الحدث

مرة جديدة يخضع العالم لابتزاز الاحتلال الإسرائيلي، بإعلان ممر بحري يبدأ العمل به غداً لإيصال المساعدات إلى قطاع غزة، وهو ما يعني إبقاء معبر رفح مغلقاً أمام شاحنات المساعدات

مساعدات لغزة عبر البحر

العالم يخضع لشروط الاحتلال الإسرائيلي

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

5 أشهر من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ولا يزال العالم يتفرج على حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال ضد الفلسطينيين في القطاع، والتي أسفرت عن سقوط أكثر من 100 ألف شهيد ومصاب، في حين يبقى الحصار قائماً على القطاع الذي يعاني أزمة إنسانية بلغت حد المجاعة في بعض أنحاء غزة مع رفض الاحتلال دخول المساعدات الإنسانية المتكدسة في شاحنات عند معبر رفح الحدودي، وعدم فرض السلطات المصرية سيادتها على المعبر من خلال اتخاذ قرار بفتحه لإنقاذ أرواح مئات آلاف الفلسطينيين. وبعدما شهدت الأيام الأخيرة محاولة خجولة ومهينة لإيصال المساعدات بإلقائها من الجو، وهي عملية أثبتت قلة جدواها، بل أدت أمس الجمعة إلى مقتل فلسطينيين، برز أمس إطلاق مبادرة جديدة تستهدف فتح ممر بحري لإرسال المساعدات من قبرص باتجاه غزة، بالتوازي مع عمل الولايات المتحدة على إنشاء ميناء مؤقت في غزة لإدخال المساعدات، وكل ذلك إرضاء لإسرائيل التي ستتمكن من تفتيش المساعدات «وفق معاييرها». ويشكل إطلاق الممر البحري خضوعاً لرغبة الاحتلال في عدم إدخال المساعدات عبر البر، ولا سيما بوجود معبر رفح الحدودي مع مصر الذي يرفض الاحتلال دخول شاحنات مساعدات متكدسة عنده، مقابل تأكيد القاهرة أنها لا تغلق المعبر، بل إن إسرائيل من تفعل ذلك، في حين يموت أطفال في غزة بسبب المجاعة ويصبح نحو 2،2 مليون من أصل 2،4 مليون من السكان مهددين بالمجاعة وفق الأمم المتحدة. وعلى وقع استمرار القتل في قطاع غزة، كان العالم يخضع لشروط الاحتلال بإعلان ممر بحري مخصص للمساعدات الإنسانية من قبرص إلى غزة، مع توقعات بأن يُفتتح غداً الأحد. وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، بعد زيارة إلى ميناء مدينة لارنكا جنوب قبرص على بعد 380 كيلومتراً تقريباً من غزة: «نحن قريبون جداً من فتح هذا الممر، ونأمل أن يحدث ذلك هذا الأحد». وأشارت المسؤولة الأوروبية بعد لقائها الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس إلى أن أول عملية تجريبية أطلقت أمس الجمعة. وأشارت إلى أن الإمارات ساعدت في تنشيط الممر «من خلال تأمين الدفعة الأولى من العديد من شحنات البضائع إلى شعب غزة». من جهته، أوضح الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس أن الممرّ البحري يهدف إلى «زيادة» المساعدات من خلال استكمال الطرق الأخرى وعمليات الإنزال الجوي. وأضاف: «نسعى لأن يكون الممر البحري مستداماً ومساهماً رئيسياً في رفع المعاناة عن المدنيين في غزة».

وأصدرت المفوضية الأوروبية بياناً مشتركاً مع قبرص والإمارات والولايات المتحدة والمملكة المتحدة «يؤيد تفعيل» ممر المساعدات البحرية إلى غزة. وقال البيان إن «تسليم المساعدات الإنسانية مباشرة إلى غزة عن طريق البحر سيكون معقداً، وستواصل دولنا تقييم جهودنا وتعديلها لضمان إيصال المساعدات بأكبر قدر ممكن من الفعالية». وأضاف البيان «هذا الممر البحري يمكن بل يجب أن يكون جزءاً من جهود متواصلة لزيادة تدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية إلى غزة عبر جميع الطرق الممكنة». وأشار البيان إلى أن نيقوسيا ستستضيف «قريباً اجتماعاً لكبار المسؤولين لمناقشة كيفية تسريع هذه القناة البحرية». بدوره، أعلن وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون في منشور على منصة «إكس» فتح واشنطن ولندن وشركائهما «ممراً بحرياً لإرسال المساعدات مباشرة إلى غزة». وأضاف «نواصل حثّ إسرائيل على السماح لمزيد من الشاحنات بالدخول إلى غزة باعتبارها أسرع وسيلة لإيصال المساعدات إلى من يحتاجون إليها».

أما إسرائيل فلم تتأخر لإعلان ترحيبها بفتح الممر البحري، الذي سيسمح بـ«إجراء عمليات تفتيش أمنية وفقاً للمعايير الإسرائيلية». وقال المتحدث باسم الخارجية الاسرائيلية ليئور حياة على منصة «إكس»: «ترحب إسرائيل بفتح الممر المائي من قبرص. وستمكّن المبادرة القبرصية من زيادة المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، بعد إجراء عمليات تفتيش أمنية وفقاً للمعايير الإسرائيلية». وأضاف «إسرائيل ستواصل السماح بنقل المساعدات الإنسانية إلى غزة، وفقاً لقوانين الحرب وبالتنسيق مع الولايات المتحدة وحلفائنا في جميع أنحاء العالم».

وجاء إعلان الممر البحري أمس بعد ساعات على كشف الرئيس الأميركي جو بايدن في خطاب حال الاتحاد السنوي أن الجيش الأميركي سينشئ ميناء مؤقتاً في غزة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى القطاع. وأشار إلى أنه «وجّه الجيش الأميركي إلى قيادة مهمة طارئة لإنشاء رصيف مؤقت في البحر الأبيض المتوسط على ساحل غزة يمكنه استقبال سفن كبيرة محمّلة بالغذاء والماء والدواء والملاجئ المؤقتة» ومن شأنه أن «يتيح زيادة هائلة في كمية المساعدات الإنسانية التي تصل إلى غزة كل يوم». وعلى الرّغم من أن الجيش الأميركي سيقود العملية، أكد بايدن أن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة ستنشر جنوداً على الأرض في غزة. كما دعا بايدن في خطابه إسرائيل إلى عدم استخدام المساعدات الإنسانية «ورقة مساومة»، مشيراً إلى أنه يعمل للتوصل إلى «وقف فوري لإطلاق النار يستمر ستة أسابيع على الأقلّ».

وسيشمل الميناء المؤقت، الذي أكد مسؤولون في واشنطن أن إنشاءه سيستغرق عدة أسابيع، رصيفاً «سيوفر القدرة على استيعاب حمولات مئات الشاحنات الإضافية من المساعدات يومياً»، وفق ما أفاد مسؤول رفيع في إدارة بايدن. وفي عامل يعد مهماً لإسرائيل، ستُفتّش الشحنات من الولايات المتحدة وقبرص، لا من دول عربية. وقال مسؤول أميركي، وفق وكالة «رويترز»، إن كمية المساعدات التي تصل غير كافية. وتابع «لن ننتظر الإسرائيليين» حتى يسمحوا بدخول المزيد من المساعدات. «هذه لحظة تولي أميركا قيادة الأمور». وأوضح المسؤولون أن العملية الأميركية ستعتمد على مبادرة الحكومة القبرصية لجمع المساعدات الإنسانية في مدينة لارنكا. وبذلك ستتمكن إسرائيل من فحص الشحنات قبل نقلها إلى غزة. غير أن إرسال المساعدات الإنسانية إلى غزة عن طريق إلقائها من الجو أو إيصالها عبر البحر لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يشكل «بديلاً» عن إيصالها عن طريق البرّ، بحسب ما أفادت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في غزة سيغريد كاغ، خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي مساء الخميس. وقالت كاغ «يبقى تنويع طرق الإمداد البرية الحل الأمثل من حيث السهولة والسرعة والسعر». واستمر أمس تنفيذ إنزالات جوية جديدة لعدد من المواقع في غزة، وأعلن الجيش الأردني في بيان أمس أنه تم تنفيذ تسعة إنزالات أمس الجمعة لعدد من المواقع في شمال قطاع غزة بمشاركة طائرات أميركية، وفرنسية، وبلجيكية، وهولندية، ومصرية. من جهته، نقل تلفزيون «المملكة» الأردني الرسمي عن مصدر لم يسمّه في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، قوله إن «الخلل الفني الذي سببه عدم فتح بعض المظلات التي تحمل مساعدات وسقوطها بشكل حر على الأرض خلال الإنزال الجوي على غزة (أمس) الجمعة، لم يكن مصدره طائرة أردنية».

جاء ذلك بعدما أفيد عن مقتل عدد من الفلسطينيين وإصابة آخرين، أمس الجمعة، إثر سقوط صناديق مساعدات ألقتها طائرات على مدينة غزة، من دون أن تفتح مظلاتها بشكل سليم. وأفادت وكالة «الأناضول» نقلاً عن شهود عيان أن الصناديق سقطت على تجمعات للفلسطينيين شمال مخيم الشاطئ وفي شارع الجلاء شمال مدينة غزة. وقال الشهود ومصادر طبية فلسطينية، إن سقوط الصناديق أدى إلى مقتل عدد من الفلسطينيين وإصابة آخرين خلال انتظارهم لهبوطها كما اعتادوا خلال الأيام الماضية. وأوضحت المصادر، أنه تم نقل الجرحى إلى مستشفى الشفاء والمستشفى المعمداني في مدينة غزة.

وتأتي مأساة الأمس بعد استشهاد نحو 118 فلسطينياً وإصابة 760 آخرين بعدما أطلقت قوات إسرائيلية، في 29 فبراير/شباط الماضي، النار على مئات الفلسطينيين خلال تجمعهم في شارع الرشيد جنوب مدينة غزة في انتظار الحصول على مساعدات إنسانية. وزعم جيش الاحتلال أمس أن ما أسماه تحقيقاً بشأن مجزرة 29 فبراير، أفضت إلى أن «الجيش لم يطلق النار باتجاه قافلة المساعدات»، وإنما باتجاه عدد من الأشخاص الذين اعتبرهم «مشتبهين»، على حد وصفه، بعد أن اقتربوا من القوات الإسرائيلية وشكّلوا تهديداً عليها. وعرض قائد المنطقة الجنوبية الجنرال يارون فينكلمان، يوم الثلاثاء الماضي على رئيس هيئة الأركان هرتسي هاليفي نتائج التحقيق بشأن أحداث ذلك اليوم، ونشر الجيش بياناً حولها أمس. وبحسب رواية جيش الاحتلال، فإن التحقيق الذي أجرته قيادة المنطقة الجنوبية في الجيش، أظهر أنه خلال توجه الشاحنات نحو مراكز التوزيع، «حدث تجمهر عنيف» حولها من قبل نحو 12 ألفاً من سكان غزة. وخلال الأحداث التي يدّعي الجيش أن السكان قاموا خلالها «بنهب» ما تحمله الشاحنات، وقعت أحداث ألحقت أذى كبيراً بالمدنيين، «جراء التدافع والدهس من الشاحنات»، وبالإضافة إلى ذلك «اقترب عشرات السكان من غزة خلال التجمهرات، إلى مسافة أمتار قليلة من قوات الجيش الإسرائيلي، وشكّلوا بذلك تهديداً حقيقياً على القوة الموجودة في المكان. وفي هذه المرحلة قامت القوات بإطلاق نار دقيق لإبعاد عدد من المشتبهين، ومع استمرار اقترابهم أطلقت النار من أجل إزالة التهديد». ورفضت حركة «حماس» في بيان على «تليغرام» أمس ما أسمتها «نتائج التحقيق الصوري والتضليلي الذي قدمه جيش الاحتلال الصهيوني المجرم حول مجزرة دوار النابلسي»، لافتة إلى أن «هذا التحقيق الكاذب والمخادع يتجاوز الحقائق الدامغة، والتي وثقت تعرض الفلسطينيين لإطلاق نار مباشر على الأجزاء العلوية للجسم بقصد القتل الفوري، وهو ما تبين من معاينة أجسام الشهداء، إضافة لغيرها من الشواهد التي تؤكد تعرضهم لنيران الجنود والدبابات عمداً». في هذا الوقت، أفادت صحيفة «يسرائيل هيوم» العبرية، أمس الجمعة، بأن جهات في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ترغب في تسليح فلسطينيين في قطاع غزة، فيما يعارض رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ذلك. وأشارت إلى أن المسؤولين في المؤسسة الأمنية، يقولون في محادثات مغلقة، إنه ما دام لا توجد حماية لقوافل المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى غزة من جهات مسلّحة، ستستمر الفوضى سواء دخلت المساعدات من خلال شاحنات براً، أو إن كان ذلك عن طريق البحر. وذكرت الصحيفة أن الجهات المسلّحة التي يتحدّث عنها المسؤولون الإسرائيليون، هي سكان من قطاع غزة، غير مؤيدين لحركة «حماس» ومن المنتظر أن يكونوا جزءاً من الحل فيما تسميه إسرائيل، «اليوم التالي» للحرب على القطاع. وتشدد المؤسسة الأمنية الإسرائيلية على أن «من سيسيطر على توزيع المساعدات الإنسانية في غزة هو من سيسيطر على القطاع فعلياً»، إلا أن القضية التي تتعلق بتحديد هوية هؤلاء المسلحين، لم تحل بعد، من المنظور الإسرائيلي، ولكن المؤكد، وفق الصحيفة، أنهم «لن يكونوا من حماس، كما ذكر نتنياهو أنهم لا يمكن أن يكونوا من عناصر السلطة الفلسطينية». وعليه لم تتضح بعد من هي هذه الجهات التي تتحدث عنها إسرائيل، كما لم تُعقد جلسة مناقشات نهائية في هذا الموضوع، كما يعيق نتنياهو اتخاذ قرار بهذا الشأن. وقال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير: «الآن يضيفون خطيئة أخرى في المؤسسة الأمنية، ويريدون إعطاء سلاح للغزيين. للأسف الشديد هناك من لم يفهم بعد أي شيء من أحداث 7 أكتوبر، والمفاهيم التي جلبت لنا الكارثة لا تزال قائمة لدى جزء من قيادة المؤسسة الأمنية». من جانبه، أعرب الوزير عميحاي شكلي، عن رفضه تسليح سكان من غزة. وقال: «مستحيل خلق بديل لحماس بين عشية وضحاها. إن الفترة الانتقالية التي ستشمل حكماً عسكرياً محدوداً في القطاع أمر لا مفر منه، وتسليح سكان غزة في هذا الوقت هو حماقة. لقد جرّبنا ما يكفي من الطرق المختصرة ورأينا إلى أين قادتنا».

ميدانياً، استشهد وأصيب عشرات الفلسطينيين، معظمهم من النساء والأطفال، جراء قصف إسرائيلي استهدف عدة مناطق في قطاع غزة أمس. وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب على القطاع إلى 30878 شهيداً و72402 إصابة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وأضافت أن قوات الاحتلال ارتكبت 8 مجازر ضد العائلات راح ضحيتها 78 شهيداً و104 إصابات، خلال 24 ساعة. في هذا الوقت، قال مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إنه لا يجوز السماح بحدوث هجوم إسرائيلي على مدينة رفح في قطاع غزة لأنه سيسبّب خسائر فادحة في الأرواح. وقال المتحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان جيريمي لورانس «إذا شنت إسرائيل هجومها العسكري على رفح، حيث شرّد حوالي 1,5 مليون في ظروف مؤسفة وغير إنسانية، فإن أي هجوم بري على رفح سيسبّب خسائر فادحة في الأرواح وسيزيد من خطر وقوع المزيد من الجرائم الوحشية». وأضاف «يجب عدم السماح بحدوث هذا».

قرب نقطة توزيع مواد غذائية في رفح أمس (محمد عبد/فرانس برس)

حظر سلاح وعقوبات اقتصادية

أكدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية في فلسطين، فرانشيسكا ألبانيز (الصورة)، أن حظر السلاح وفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل هو السبيل الوحيد لمنع الإبادة الجماعية في قطاع غزة. وفي منشور على حسابها على منصة «إكس»، أمس الجمعة، قالت ألبانيز: «الطريق الوحيد لإيقاف الإبادة الجماعية في قطاع غزة هو حظر سلاح وعقوبات اقتصادية على إسرائيل»، فيما دعت إلى تحقيق وقف إطلاق نار فوري في القطاع.

حاخام: يجب قتل كل سكان غزة

حرّض الحاخام إلياهو مالي، الذي أسس في العام 2008 المعهد التوراتي «شيرات موشيه» في مدينة يافا، طلابه في جيش الاحتلال، خلال مؤتمر أقيم أول من أمس الخميس، على قتل الفلسطينيين في قطاع غزة من دون تمييز، وخاصة النساء والرضّع، مشيراً إلى أنه «بموجب مبدأ الشريعة اليهودية، يجب قتل كل سكان غزة». وذكر موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الجمعة، أنه لدى سؤال مالي عن المسنين والأطفال، أجاب: «نفس الشيء».

متابعة

إسرائيل تعدّ خطة لغزو لبنان

استنساخ حرب غزة في الجبهة الشمالية؟

رفعت إسرائيل منسوب تهديداتها للبنان في ظل تسريبات عن نيتها استنساخ مُخطط اجتياح غزة في الجبهة الشمالية. تسريبات تزامنت مع كشف نائبة في الكنيست الإسرائيلي أن «الحرب على لبنان ستندلع في غضون شهرين»، وذلك في موازاة استمرار التصعيد بين «حزب الله» والاحتلال

بيروت ـ **ريتا الجمّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

من آثار الغارة الإسرائيلية على دبين، الأربعاء (رامز دلّاع/الأناضول)

تتزايد المؤشرات حول النوايا الإسرائيلية بشنّ حرب واسعة على لبنان تشمل اجتياحه، حسب ما سربت وسائل إعلام إسرائيلية، فضلاً عن إشارة نائبة في الكنيست إلى أن الحرب «ستندلع خلال شهرين». تأتي هذه التطورات بعد أيام قليلة على محاولة للمبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين لحلّ الأزمة على الجبهة اللبنانية دبلوماسياً، بعد زيارته بيروت وتل أبيب الاثنين والثلاثاء الماضيين على التوالي. وفي ظلّ هذه المعطيات، استمرت المواجهات بين «حزب الله» وإسرائيل، أمس الجمعة، المندلعة منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وحول خطة جيش الاحتلال لاجتياح لبنان، أفادت القناة «13» الإسرائيلية، ليل الخميس . الجمعة، بأن الجيش يعدّ خطة لعملية عسكرية في لبنان، في ظل استمرار المعارك بينه وبين «حزب الله»، واحتمالات اتّساعها وصولاً إلى نشوب حرب شاملة بين الطرفين. وكلّف رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال هرتسي هاليفي الجنرال احتياط موشيه تشيكو تمير بمهمة إعداد خطة لاجتياح لبنان، ولذلك قام بنقله من فرقة غزة إلى قيادة المنطقة الشمالية (على الحدود مع لبنان) في الجيش الإسرائيلي. ولفتت القناة إلى أن تمير أعدّ خطة الاجتياح البري لقطاع غزة في الحرب الحالية، ويتمتّع بخبرة كبيرة على الجبهة الشمالية، وكان في منصبه الأخير نائباً لقائد الجيش الشمالي وسبق أن كان قائداً للواء غولاني، المتمركز عادة في الشمال، قبل مشاركته في العدوان على غزة في الأشهر الماضية. ومن المقرر، وفق القناة، أن يضع تمير عدداً من خطط الاجتياح لنطاقات مختلفة، بما في ذلك الاجتياح البري المحدود، الذي يهدف إلى دفع «حزب الله» إلى مسافة تتراوح بين 8 و10 كيلومترات من الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة. والنطاق الجغرافي، وفق هذا السيناريو، كان محور النقاشات الدبلوماسية الدولية، خصوصاً لدى الأميركيين والفرنسيين، للخروج بتهدئة بين الحزب وإسرائيل. واقترح موفدون دوليون إلى بيروت ابتعاد «حزب الله» 10 كيلومترات عن الحدود، غير أن الحزب رفض على لسان أمينه العام حسن نصرالله أي نقاش في وضعيته في الجنوب اللبناني قبل وقف العدوان على غزة.

وأشارت القناة «13» إلى أن تمير سيأخذ بعين الاعتبار، لدى وضعه الخطط، ما اعتبرته «الدروس العملياتية المستفادة» من قتال قوات الاحتلال في قطاع غزة، في حرب الإبادة والتجويع التي تشنها إسرائيل. ونقلت القناة عن جيش الاحتلال نفيه ما تردد حول تحديد يوم 15 مارس/آذار الحالي موعداً للحرب في حال استمرار المعارك، حسب ما ذكرت وسائل إعلام لبنانية أول من أمس الخميس.

وهذه ليست المرة الأولى التي تتحدث فيها القناة «13» عن خطط إسرائيلية لشن حرب على لبنان، وحتى اجتياحه، ففي ديسمبر/كانون الأول الماضي، صادق هاليفي ووزير الأمن يوآف غالانت على خطط لاحتمال توسّع الحرب في لبنان، وأجرى هاليفي، في حينه، تقييماً أمنياً في مقر القيادة الشمالية في الجيش الإسرائيلي، بمشاركة قائد المنطقة الشمالية الجنرال أوري غوردن وعدد آخر من الضباط. وقال هاليفي، خلال اللقاء آنذاك، إن «مهمتنا الأولى هي إعادة السكان (إلى المستوطنات الحدودية) واستعادة الأمن، وهذا سيتطلب وقتاً. صادقنا اليوم على عدد من الخطط للمراحل المقبلة، وعلينا أن نكون مستعدين للهجوم إذا اضطررنا لذلك. الجيش الإسرائيلي بما فيه القيادة الشمالية على درجة عالية من الجهوزية. حتى الآن، تدار الحرب هنا بطريقة صحيحة ومشددة، ويجب استمرار الأمر على هذا النحو. لن نعيد السكان من دون الأمن والشعور بالأمان».

وأشارت تقارير وتحليلات إسرائيلية سابقة إلى أن الضغط الكبير الذي يمارسه سكان المستوطنات والبلدات القريبة من الحدود مع لبنان قد يدفع مجلس الحرب الإسرائيلي (كابينت الحرب) إلى إصدار تعليمات لجيش الاحتلال باجتياح الأراضي اللبنانية براً وإبعاد «حزب الله» عن الحدود، بالإضافة إلى إقدام سلاح الجو على عمليات قصف إضافية في لبنان قبل التوصل إلى تسوية.

في سياق الوقت المتوقع لمثل هذه الحرب، كشفت النائبة في الكنيست شارين هاسكيل، أمس الجمعة، أن «الحرب الإسرائيلية على لبنان ستندلع خلال شهرين». وخلال فعالية ثقافية في تل أبيب، قالت هاسكيل، وهي عضوة في لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، إنه «في الشهرين القريبين، ستبدأ حرب في الشمال... وهو أمر لا يمكن منعه لأن المحاولات الدبلوماسية فشلت. ستكون لدينا حرب في الشمال، لأن حسن نصر الله وحزب الله لن يعودا إلى خلف (شمالي نهر) الليطاني. الحرب لن تنشب غداً، ولكن خلال الشهر ونصف الشهر القريبين حتى شهرين، سيحدث هذا الأمر». وأضافت هاسكيل، المنتسبة إلى حزب «تكفا حدشا» بقيادة جدعون ساعر المنضوي في الائتلاف الحاكم منذ بداية الحرب على غزة، أنه «واضح للجميع أن إسرائيل كانت تفضّل تسوية الأمور من خلال حل دبلوماسي، ولكن برأيي لا يوجد احتمال لذلك، ونحن في طريقنا إلى الحرب». واعتبرت أنه «لو أن الحكومة حددت موعداً نهائياً (أي للجهود الدبلوماسية) عندما بدأنا لكان الوضع مختلفاً، ولكن وصلنا إلى وضع يدعم فيه رئيس حكومة (تصريف الأعمال في) لبنان (نجيب ميقاتي) حزب الله، ومن جهتي من الواضح إلى أين سيقودنا هذا الأمر». وسبق لموقع قناة «سي أن أن» الأميركية أن نقلت، في 28 فبراير/شباط الماضي، عن مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية ومسؤولين مطلعين على المعلومات الاستخبارية، قولهم إنهم «يشعرون بالقلق من أن إسرائيل تخطط لتوغل بري في لبنان في أواخر الربيع أو أوائل الصيف، إذا فشلت الجهود الدبلوماسية في إبعاد حزب الله عن الحدود الشمالية مع إسرائيل».

وذكر الموقع أنه «في حين أنه لم يُتخذ قرار إسرائيلي نهائي بعد، إلا أن القلق كبير داخل إدارة (الرئيس جو) بايدن، لدرجة أن احتمال التوغل قد شق طريقه إلى الإحاطات الاستخباراتية لكبار مسؤولي الإدارة، وفقاً لشخص تلقى إحاطة وقيل له إن العملية قد تحدث في أوائل الصيف». وبحسب تقرير «سي أن أن»، أفاد مسؤول كبير في إدارة بايدن بأنه «نعمل على افتراض أن عملية عسكرية إسرائيلية ستحصل في الأشهر المقبلة»، مشيراً إلى أنه «ليس بالضرورة أن يحصل الأمر في الأسابيع القليلة المقبلة، ولكن ربما في وقت لاحق من هذا الربيع». وأكد أن احتمال حصول العملية العسكرية الإسرائيلية في لبنان «أمر واضح».

ميدانياً، شنّت الطائرات الإسرائيلية، أمس الجمعة، غارات على برعشيت، حيث دمّرت منزلاً فيها، وعلى منطقة المشاعات بين المنصوري ومجدل زون مدمّرة منزلاً آخر فيها. وطاول القصف المدفعي الإسرائيلي تلة الحمامص وحولا وميس الجبل وكفرشوبا. في المقابل، استهدف «حزب الله» تجمعاً لجنود الاحتلال في محيط موقع الراهب، ونعى، أمس الجمعة، 3 شهداء سقطوا خلال المواجهات. وأفادت «الدولية للمعلومات» (شركة أبحاث ودراسات مستقلة)، في تقرير أمس، أن الحرب في الجنوب اللبناني التي اندلعت في 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي أدت، حتى الثلاثاء الماضي، إلى استشهاد 290 شخصاً، بينهم 228 شهيداً لـ«حزب الله». ويتوزع الشهداء على 119 قرية وبلدة ومدينة، والعدد الأكبر منهم كان في كل من عيتا الشعب وكفركلا وبلغ 9 شهداء في كلّ منهما، و7 في كل من مركبا وعيترون، و6 لكل من خربة سلم والطيبة. وتبين أن 117 شهيداً يشكلون نسبة 51,4 في المائة من الشهداء، أي أكثر من النصف، هم من الفئة العمرية بين 20 سنة و35 سنة.

ودوّت صفارات الإنذار مراراً في الجليل الفلسطيني المحتل أمس. وأعلن الجيش الإسرائيلي استهداف مقرين عسكريين لـ«حزب الله» في المنصوري وبنت جبيل. وأضاف في بيان أمس الجمعة أنه هاجم، «أمس (الخميس)، مبنى عسكريا تابعا لتنظيم حزب الله في منطقة طلوسة، إلى جانب مبنى عسكري آخر في منطقة مجدل زون». وليل الخميس . الجمعة، استهدفت الطائرات الإسرائيلية المنطقة الواقعة بين عيتا الشعب ورامية، والمنطقة الواقعة بين حولا وطلوسة، وحي البيدر في مجدل زون حيث وقعت إصابات طفيفة، ووادي العزية، جنوب مدينة صور، حيث نفذت سلسلة غارات على شكل أحزمة نارية.

وقصف الاحتلال مدفعياً أطراف الناقورة وجبل اللبونة وعلما الشعب وطيرحرفا والضهيرة، مطلقاً نيران رشاشاته الثقيلة باتجاه الأحراج المتاخمة لراميا وعيتا الشعب. وحلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي في مختلف أنحاء القرى الجنوبية وصولاً إلى مشارف مدينة صور على الساحل البحري، وأطلق القنابل المضيئة، ونفذ غارات وهمية فوق قرى صور وبنت جبيل والزهراني وصيدا.

آلاف الوحدات المدمّرة

أكد وزير الأشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية علي حمية (الصورة)، أمس الجمعة، أن «منطقة الجنوب اللبناني تشهد منذ 5 أشهر، عمليات عدوانية من قبل الكيان الإسرائيلي المحتل، الذي يدمّر الوحدات السكنية فيها». وأضاف في كلمة في «المنتدى العالمي للمباني والمناخ»، في باريس الفرنسية، أنه «تبين أن مئات الوحدات السكنية قد تدمرت كلياً، أو جزئياً وأن أكثر من 9 آلاف وحدة قد تضررت بشكل جزئي».

تقرير

لم يكن الرئيس الأميركي جو بايدن يريد من خطاب حال الاتحاد الأخير له في ولايته، سوى إقناع الناخبين بضرورة انتخابه مجدداً للرئاسة، وبأنه لا يزال يقظ الذهن وبحالة عقلية سليمة، في مواجهة منافس «خطير» محتمل، هو دونالد ترامب. وبينما ركّز بايدن على المسائل الداخلية، وعلى إنجازات إدارته على صعيد الاقتصاد، وعلى الدعم الأميركي لأوكرانيا، كان أقلّ إقناعاً بشأن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، لاسيما بالنسبة لشرائح من المجتمع الأميركي تطالب بوقف دائم لإطلاق النار

بايدن في «حال الاتحاد» خطاب مهجوس بترامب... وبلا زلّات

ألقى الرئيس الأميركي جو بايدن، أول من أمس الخميس، خطاب حال الاتحاد الأخير في ولايته التي بدأها في يناير/كانون الثاني 2021، والذي شكّل فرصة له للتحدث أمام ملايين المواطنين الأميركيين، على بعد أشهر قليلة من انتخابات الرئاسة الأميركية، التي يتحضر الرئيس الثمانيني لخوضها مجدداً، بمواجهة منافس جمهوري قد يكون على الأرجح للمرة الثانية سلفه دونالد ترامب. وبينما تنفس الحزب الديمقراطي الصعداء، بعد إلقاء بايدن خطابه أمام الكونغرس، إذ اعتبروا أن الرئيس الذي يصوّب الجمهوريون على كبر سنّه وزلّات لسانه وحتى نسيانه بعض الأمور، كان متماسكاً، ومقنعاً كما أظهرت بعض استطلاعات الرأي، شكّل الخطاب مرة أخرى، مناسبة سلّطت الضوء على ما تواجهه الولايات المتحدة من تحديات داخلية وخارجية، وانقسام حزبي عميق وحاد حول معظم الملفات. ورأت تعليقات إعلامية على الخطاب، أن بايدن، الذي يواجه نفوراً شعبياً متزايداً، ألقى خطاباً بلغة «شعبوية»، على نسق سلفه الذي كان الغائب الحاضر الأول في مقر الكونغرس الخميس، فيما رأت تعليقات أخرى أن الرئيس اضطر ليدافع حتى عن أهم إنجازات عهده، ألا وهو الاقتصاد، إذ لا يزال أميركيون كُثر راضين عنه، في ظلّ ارتفاع متواصل للأسعار.

وفي الوقت الذي كان فيه أسهل على بايدن، أول من أمس، الدفاع عن سياسته الاقتصادية ودعمه لأوكرانيا، مؤكداً أنه لن ينحني أمام نظيره الروسي فلاديمير بوتين، كان من الصعب عليه الإقناع داخلياً وخارجياً، في ملف الهجرة غير النظامية على الحدود مع المكسيك، لشدّة التباين الذي تثيره هذه المسألة في الداخل الأميركي، وكذا في ملف الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة منذ أكثر من 5 شهور، والسياسة التي انتهجها بايدن تجاهها، المتناقضة مع توجهات ورغبات أكثرية من الأميركيين.

وألقى الرئيس الديمقراطي، أول من أمس، خطاب حال اتحاد انتخابي بامتياز، شنّ فيه هجوماً لاذعاً على ترامب، دون أن يسمّيه، محذراً من «خطر» الأخير على الديمقراطية والحرّيات في البلاد. وسعى بايدن، في 68 دقيقة، للتذكير بإنجازات ولايته، لا سيما لناحية أرقام الاقتصاد الأميركي الذي قال إنه أصبح «موضع حسد العالم»، محدّداً بعض النقاط كوعود انتخابية للسنوات المقبلة إذا ما فاز في الانتخابات، مثل زيادة الضرائب على الأغنياء، واستكمال إصلاحات النظام الصحي. وخيّم ملف الهجرة غير النظامية على الحدود البرية مع المكسيك، على الشأن الداخلي في خطاب بايدن، لما يؤجّجه هذا الملف من احتقان داخلي في الولايات المتحدة، وفرصة للجمهوريين للتذكير بفشل إدارة بايدن في ضبط الحدود، والتي تسجّل منذ أشهر أرقاماً قياسية في أعداد العابرين لها، طلباً للجوء والهجرة إلى الولايات المتحدة، وهو ما يعتبره ترامب، الساعي إلى ترشيح حزبه مجدداً له للرئاسة، ورقة انتخابية رابحة في وجه بايدن.

وكان ترامب الغائب الحاضر في خطاب بايدن الرابع أمام الكونغرس، إذ يُعتبر الرئيس السابق بدوره «ورقة» بايدن الرابحة، لإقناع الناخبين الديمقراطيين والمستقلين والمتردّدين بالتصويت له في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، لتجنّب عودة ترامب إلى البيت الأبيض. ومن دون أن يسمّيه ولو لمرة واحدة، مكتفياً بالإشارة إليه في خطابه كـ«سلفه»، هاجم بايدن خصمه الرئاسي المحتمل الذي وصفه بـ«الخطير»، متهماً الرئيس الجمهوري السابق بـ«الخضوع» لبوتين ومنتقداً إياه بشأن ملفات الحرّيات والديمقراطية والإجهاض والاقتصاد.

وقال بايدن: «منذ عهد الرئيس (أبراهام) لينكولن والحرب الأهلية، لم تكن الحرية والديمقراطية مُعرضتين للهجوم في الوطن كما هو الحال اليوم»، مضيفاً أن «ما يجعل لحظتنا الآن نادرة، هو أن الحرية والديمقراطية تتعرضان للهجوم في الداخل والخارج على حد سواء». وندّد بتصريحات ترامب الأخيرة حول حلف شمال الأطلسي (ناتو)، والتي عادت لتثير الشكوك حيال التزام واشنطن بالحلف معتبراً إياها «خضوعاً للرئيس الروسي»، ومتعهداً بأنه «لن يخضع». كذلك أعاد بايدن إحياء ذكرى اقتحام أنصار ترامب مقر الكونغرس في 6 يناير 2021، متهماً سلفه، الذي يواجه دعاوى عدة قانونية، من بينها بتهم التحريض على الاقتحام، بالتستر على حقيقة الهجوم على الكابيتول. وقال: «سلفي وبعضكم هنا يسعون إلى دفن الحقيقة بشأن 6 يناير. لن أفعل ذلك». وكان بايدن أقل إقناعاً، عندما تطرق إلى العدوان الإسرائيلي على غزة. إذ بعد أكثر من 5 أشهر على العدوان الذي أزهق أرواح أكثر من 30 ألف مواطن من غزة، اعترف بايدن نفسه أول من أمس بأن معظمهم من المدنيين، ومن النساء والأطفال خصوصاً، لم يدع الرئيس الأميركي إسرائيل إلى وقف الحرب، أو يدن جرائمها، أو يلمّح إلى إمكانية عرقلة مدّها بالسلاح، مفضلاً الإبقاء على نهج إدارته الذي يسعى إلى قصر الصراع ببعده الإنساني، رغم عدم تحرك واشنطن طوال أشهر لوقف حرب التجويع التي تمارسها إسرائيل ضدّ الغزّيين، تزامناً مع حملتها العسكرية، كاستراتيجية حرب في محاولة لإخضاعهم. كما أن بايدن، لم يحد أول من أمس، عن نهجه الثابت في أن يكون داعماً شرساً لدولة الاحتلال، متجنباً انتقاد رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، أو تسعير الاستيطان في الضفة الغربية، حيث اختار مع اقتراب نهايته ولايته التذكير بحلّ الدولتين كأساس لحل الصراع، والإعلان أنه أمر الجيش الأميركي بإنشاء «رصيف بحري» في غزة، لإيصال المساعدات.

وكان بايدن قد حضر إلى مقر الكونغرس، وخارجه، تظاهرات مناهضة للحرب على غزة، وللتواطؤ الأميركي في الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الفلسطينيون، مطالبين بإجراءات عملية تضمن إيصال المساعدات الإنسانية إلى كلّ أنحاء قطاع غزة. وشددوا على ضرورة اتخاذ قرارات حازمة، إزاء ما يجري من جرائم وحشية تجاه الأبرياء والمدنيين في قطاع غزة، وعلى ضرورة أن تتخذ دول العالم مواقف صلبة وقوية حيال هذه الجرائم التي تعدت كل الحدود. وطالبوا بكسر الحصار عن المسجد الأقصى، وكسر حصار التجويع على قطاع غزة، مؤكدين دعمهم خيار المقاومة في مواجهة العدوّ باعتبارها السبيل الوحيد لدحر الاحتلال.

وفي محافظة إربد شمال الأردن، خرجت مسيرة من أمام مسجد الهاشمي وسط المدينة، للمطالبة بكسر الحصار عن قطاع غزة وإيقاف حرب التجويع التي يتعرّض لها أهالي غزة. وطالب المشاركون في المسيرة «الأنظمة العربية بكسر الحصار عن قطاع غزة، ووقف حرب التجويع التي يتعرّض لها الغزيون»، مطالبين «الحكومة الأردنية بوقف منع الجسر البري الذي ينقل بضائع من دول خليجية إلى الاحتلال عبر الأراضي الأردنية، وإلغاء أية اتفاقيات تطبيعية وعلى رأسها اتفاقيتا الغاز ووادي عربة». وفي جنوب الأردن، شارك عشرات المواطنين في مسيرة في العقبة للمطالبة بكسر الحصار عن قطاع غزة وإيصال المساعدات إلى الذين يتعرّضون لإبادة جماعية وحرب تجويع منذ خمسة أشهر، ووقف مرور البضائع عبر الأردن إلى الاحتلال وإلغاء الاتفاقيات مع إسرائيل.

وأعلن الجيش الإسرائيلي، أول من أمس، متقادياً الطريق الرئيسية التي توصله إلى الكونغرس، والتي شهدت تظاهرات حاشدة تنديداً بالحرب الإسرائيلية على غزة، أدّى بعضها إلى إغلاق الطريق أمام السيارات، إذ اختار الرئيس طريقاً أطول، للالتفاف على الحراك المناهض للحرب. ولم يكن خطاب الاتحاد سوى وجه آخر من هذا «الالتفاف»، حيث يطالب المناهضون للحرب في الولايات المتحدة، وهم أكثرية بحسب ما تظهر استطلاعات الرأي، وغالبيتهم من حزب بايدن، بوقف التسليح الأميركي لإسرائيل، وإجبار دولة الاحتلال على الالتزام بالقوانين الدولية المرتبطة بالحروب، بل حتى فرض خريطة طريق واضحة ومحدّدة زمنياً لحل الصراع، وهي الأصوات التي يخاطر بايدن، انتخابياً، بخسارتها. ودعا بايدن في خطابه، إسرائيل، إلى عدم استخدام المساعدات الإنسانية لغزة كـ«ورقة مساومة»، مشيراً إلى أنه يعمل للتوصل إلى «وقف فوري لإطلاق النار يستمر 6 أسابيع على الأقل»، مؤكداً أن الولايات المتحدة لن تنشر جنوداً على الأرض في غزة مع إنشاء الممر البحري للمساعدات. إلى ذلك، تطرق بايدن إلى عدد من المسائل يرى الديمقراطيون أنها قادرة على حشد الأصوات لصالحهم، مثل الاقتصاد وحق الإجهاض. وندّد في خطابه بالجمهوريين المعارضين للحق في الإجهاض، متعهداً بمواصلة «حماية كل النساء في أميركا».

واعتبر أن الاقتصاد الأميركي يعد «أعظم قصة نهوض عرفها العالم»، رغم أن الأميركيين ما زالوا غير راضين في ظل ارتفاع نسبة التضخم والأسعار. وأكد سعيه لجعل الأثرياء والشركات يدفعون المزيد من الضرائب، وهو ما رأت فيه تقارير إعلامية استخداماً لأفكار شعبوية تدغدغ رغبات الطبقة العاملة. كما سعى بايدن إلى قلب الطاولة على الجمهوريين في ما يتعلّق بمسألة الهجرة، منتقداً رفضهم تمرير مشروع قانون لتعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود، متهماً ترامب بالضغط على المحافظين لعرقلة التوصل للاتفاق. وواجه بايدن الرواية القائلة إن عمره يمنعه من البقاء في الحكم، معتبراً أنه في سنّه «تصبح بعض الأمور أوضح أكثر من أي وقت مضى».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

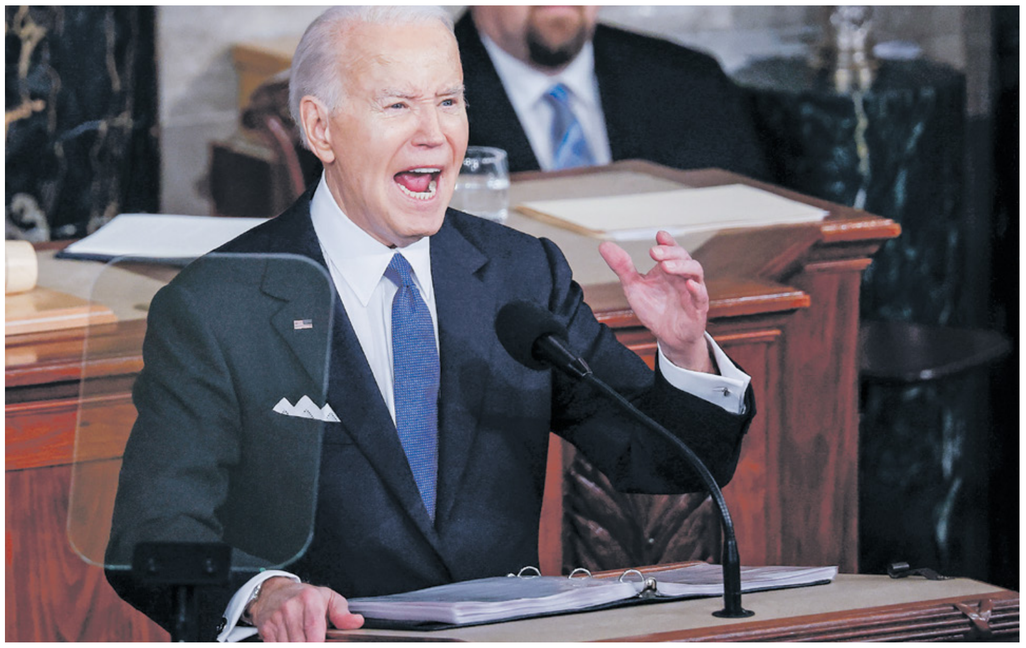
بايدن في خطاب حال الاتحاد، أول من أمس (شيب سوموديفيلا/Getty)

ترامب يسخر

رافق الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (الصورة) خطاب حال الاتحاد للرئيس جو بايدن، بتعليقات على منصة «تروث سوشال». وكتب ترامب عن بايدن: «يبدو غاضباً جداً عندما يتحدّث، وهي سمة الأشخاص الذين يعلمون أنهم يفقدون عقلهم. الغضب والصراخ لن يساعدا في إعادة تماسك بلادنا». كما ردّ على اتهامات بايدن له بدعم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وكتب: «قال إنني انحنيت للزعيم الروسي. لقد اعطاهم كل شيء، بما في ذلك أوكرانيا».

تفادي بايدن طريق الكونغرس الرئيسية بسبب التظاهرات

بايدن: الاقتصاد الأميركي أعظم قصة نهوض عرفها العالم

الحدث

عملية فدائية مزدوجة قرب مستوطنة

اسفرت عملية قرب مستوطنة حومش شمال الضفة الغربية المحتلة، عن جرح 4 إسرائيليين، فيما أعدم الاحتلال مقاوماً، بعد محاصرته في السيلة الحارثية قرب جنين

حيفا ـ **نايف زيداني**
رام الله ـ **جهاد بركات**

أصيب 4 إسرائيليين في عملية مزدوجة، مساء أمس الجمعة، قرب مستوطنة «حومش»، شمالي الضفة الغربية المحتلة، القريبة من قرية سيلة الظهر. وقال جيش الاحتلال في بيان، إن العملية بدأت بإطلاق نار على نقطة حراسة عسكرية قرب المستوطنة، وخلال مطاردة المنفذين، تم إلقاء عبوة ناسفة، وعالجت فرق الإسعاف الإسرائيلية اثنين من المصابين في المكان، فيما نقلت الاثنين الآخرين إلى مستشفى بواسطة طائرة مروحية، فيما ذكرت قناة «كان» الإسرائيلية، أن شخصين أطلقا نحو 30 رصاصة تجاه النقطة العسكرية، فيما رد الجنود بإطلاق النار. ونقلت القناة عن مصدر أمني قوله: «نقوم الآن بعمليات بحث عن المنفذين حتى نصل إليهم». يأتي ذلك بعد ساعات من استشهاد محمد عادل الشلبي (39 عاماً) صباح أمس، بعملية اغتيال نفّذتها قوة خاصة إسرائيلية في بلدة السيلة الحارثية، غرب جنين، عقب اعتقاله وهو مصاب إثر اشتباكات، ومحاصرته داخل منزل. ونعت «كتيبة جنين» التابعة لـ«سرايا القدس»، الذراع العسكرية لحركة «الجهاد الإسلامي» في بيان، الشلبي والذي احتجز الاحتلال جثمانه، مضيفة أنه أحد قادتها الميدانيين، وقائد ومؤسس مجموعات السيلة الحارثية. كما نعى نادي الأسير الفلسطيني والحركة الوطنية الأسيرة في سجون الاحتلال، الشهيد الذي تعرّض لـ«إعدام ميداني»، وذلك بعد ساعات من الإعلان عن اعتقاله وهو مصاب. وكان الاحتلال قد اعتقل، قبل الانسحاب من السيلة الحارثية، شابين من محيط المنزل الذي حاصره، ثم أطلق سراحهما. ولم تتوقف الاقتحامات، منذ ليل أول من أمس الخميس وحتى أمس الجمعة، في مدن وبلدات فلسطينية أخرى، إذ طاولت بلدة الخضر جنوبي بيت لحم، وقرية قبعين في طولكرم، بينما أصيب شاب فلسطيني بالرصاص الحي خلال اقتحام قرية أوصرين جنوب نابلس. واعتقل الاحتلال 3 مواطنين في بلدتي عوريف وبيتا جنوبي محافظة نابلس، ومواطناً من بلدة بيتونيا غربي رام الله، في حين نقلت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، عن مسؤول ملف الاستيطان في محافظة طوباس معتز بشارات، بأن الاحتلال اعتقل مواطناً من خربة الدير شمال مدينة الخليل، أثناء رعيه ماشيته بالأغوار الشمالية. واعتقلت قوات الاحتلال، مواطناً من بلدة يطا، فيما اقتحمت بلدة دورا، جنوب الخليل.

ورغم تحذيرات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، من تفجّر الأوضاع في الضفة الغربية والقدس المحتلتين قبيل دخول شهر رمضان بعد أيام قليلة، ما دفع بحكومة الاحتلال لعدم فرض إجراءات على دخول الفلسطينيين للمسجد الأقصى خلال الأسبوع الأول من رمضان، وإجراء تقييم أمني أسبوعي لاحقاً، اعتدت قوات الاحتلال، أمس، على فلسطينيين بالضرب، خلال محاولتهم دخول الأقصى، ومنعتهم من أداء صلاة الجمعة فيه، بالتزامن مع تشديد إجراءاتها على أبواب المسجد. واعتقل الاحتلال اثنين من المصلين عند باب الأسباط، بعد الاعتداء عليهما بالضرب المبرح، فيما اضطر آخرون للصلاة في الشوارع المحيطة بالبلدة القديمة من القدس. وفي الأثناء أغلقت قوات الاحتلال، أمس، عدداً من الشوارع والطرقات في القدس المحتلة، لتأمين مراثون تهويدي سنوي ينظمه المستوطنون. من جانب آخر، حاول مستوطنون، صباح أمس، منع مركبات الفلسطينيين من الدخول إلى مدينة نابلس، إذ نفّذوا استفزازات بالقرب من الحاجز العسكري قرب بلدة صرة، غرب المدينة. واندلعت مواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال، ظهر أمس، عقب اقتحام مستوطنين قرية برقة، شمال غرب نابلس، فيما ذكرت مصادر محلية أن مستوطنين اقتحموا نبعي قريوت وسيلون في بلدة قريوت، جنوب المدينة.

وفي السياق حذّر مفوّض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك، أمس، من أن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يرقى لـ«جريمة حرب»، ويحمل خطر القضاء على «أي إمكانية عملية» قابلة للحياة». وأضاف في بيان عقب إصدار مكتبه تقرير في 16 صفحة، والذي يغطي الفترة ما بين 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 إلى 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، إلى أن «حجم المستوطنات الإسرائيلية القائمة حالياً توسّع بشكل ملحوظ» خلال الفترة المذكورة «مع إقامة حوالي 24300 وحدة سكنية داخل المستوطنات»، وهو «أعلى مستوى مسجل منذ بدء الرصد في عام 2017». وقد «شمل ذلك زهاء 9670 وحدة في القدس الشرقية». واستند التقرير إلى مراقبة قامت بها الأمم المتحدة بنفسها بالإضافة إلى مصادر أخرى. ولفت تورك إلى أن التقارير التي وردت هذا الأسبوع، بأن إسرائيل تخطط لبناء «3476 منزلاً إضافياً للمستوطنين في معاليه أدوميم وإفرات وكيدار تتعارض مع القانون الدولي». وأفاد تورك بأن بناء ومواصلة توسيع المستوطنات يعني نقل إسرائيل سكانها المدنيين إلى أراض محتلة، وهو ما «يرقى إلى جريمة حرب» بموجب القانون الدولي. وتابع أن «عنف المستوطنين والانتهاكات المتعلقة بالاستيطان وصل إلى مستويات جديدة صادمة، تهدد بالقضاء على أي إمكانية عملية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة». في المقابل، قالت البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في جنيف إن التقرير كان ينبغي أن يوثق مقتل 36 إسرائيلياً في عام 2023، مضيفة في بيان، أن مكتب تورك «تجاهل مراراً الضحايا الإسرائيليين للإرهاب الفلسطيني».

إلى ذلك شارك عشرات الفلسطينيين في مدينتي رام الله والبيرة المتلاصقتين، في المسيرة التي باتت أسبوعية بعد صلاة الجمعة مباشرة، إسناداً لغزة والمقاومة، من أمام مسجد البيرة الكبير (مسجد جمال عبد الناصر)، وصولاً إلى دوار المنارة وسط رام الله، ثم شوارع المدينة.

إجراءات الاحتلال على أحد أبواب الأقصى أمس (أحمد غرابلي/فرانس برس)

فولكر تورك: توسيع المستوطنات يرقى لـ«جريمة حرب»

متابعة

مسيرات دعم غزة تتواصل في بعض البلدان العربية

مع مرور 5 أشهر على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لا تزال التظاهرات الداعمة للمقاومة تتواصل، خصوصاً في الأردن واليمن

تعز ـ **فخر العزب**
عمّان ـ **أنور الزيادات**

ككل يوم جمعة، خرج عشرات الآلاف في اليمن والأردن والعراق للتضامن مع قطاع غزة. وفي حين دعم المتظاهرون في صنعاء العمليات التي يشنها الحوثيون ضد السفن الإسرائيلية والأميركية والبريطانية، كرر المحتجّون في العاصمة الأردنية عمان مطالبة الحكومة بإغلاق المعبر البري التجاري مع إسرائيل ووقف كافة أشكال العلاقات معها. وخرجت في العاصمة العراقية بغداد مسيرة حاشدة تأييداً لغزة وتنديداً بالعدوان الإسرائيلي على القطاع. وحمل المشاركون في مسيرة في منطقة الدورة لافتات تطالب بدعم أهالي القطاع، ومقاطعة الدول الداعمة للاحتلال. كما خرجت مسيرات في الفلوجة في محافظة الأنبار والموصل، حمل المشاركون فيها الأعلام الفلسطينية واللافتات الداعمة للمقاومة الفلسطينية. وتظاهر عشرات الآلاف في اليمنين، أمس الجمعة، للتضامن مع غزة في ميدان السبعين بصنعاء تلبية لدعوة جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) تحت عنوان «انتصاراً لغزة... ضربتنا متصاعدة». كما احتشد عشرات الآلاف في الساحات الرئيسية للمحافظات الواقعة تحت سيطرة الحوثيين في عدة محافظات، أبرزها صعدة وحجة والحديدة وذمار والمحويت.

وأكد بيان مسيرة صنعاء «الاستمرار في المسيرات والأنشطة المتنوعة لمساندة الشعب الفلسطيني دون كلل ولا ملل، والاستمرار في الحشد والتعبئة العامة شعبياً ورسمياً، واعتبار رمضان (الذي يبدأ في 11 الشهر الحالي) شهراً للجهاد كعبادة دينية».

وبارك البيان «تصعيد العمليات النوعية ضد العدو الصهيوني في جميع الجبهات الجهادية في اليمن ولبنان والعراق»، محذراً «من استخدام المساعدات الإنسانية من قبل العدو الصهيوني الأميركي كطُعم واضح لقتل أبناء الشعب الفلسطيني». وأشاد البيان «بالمواقف المشرفة والإنسانية لبعض قادة دول العالم واتخاذهم خطوات إيجابية مؤثرة ورافضة لجرائم العدو الوحشية». وبارك «العمليات النوعية للقوات المسلّحة اليمنية باستهداف السفن الإسرائيلية والأميركية والبريطانية»، داعياً «شعوب أمتنا وأحرار العالم مع قدوم شهر رمضان إلى تفعيل سلاح المقاطعة الكاملة للبضائع الأميركية والإسرائيلية والشركات الداعمة لهم». وفي سياق متصل، تظاهر الآلاف من أبناء مدينة تعز في شارع التحرير وسط المدينة، دعماً للمقاومة الفلسطينية وتنديداً بالمجازر الإسرائيلية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. ورفع المتظاهرون، في المسيرة التي دعت إليها الأحزاب السياسية بالمحافظة، الأعلام الفلسطينية ورددوا هتافات داعمة لفصائل المقاومة الفلسطينية ومندّدة بحرب الإبادة التي يرتكبها جيش الاحتلال في قطاع غزة. ورفع المتظاهرون شعارات مندّدة بحصار غزة من قبل إسرائيل، ومندّدة بالحصار الذي تفرضه جماعة الحوثيين على مدينة تعز منذ تسعة أعوام. وأكد المتظاهرون أن «من يحاصر تعز لن يناصر غزة»، مطالبين جماعة الحوثيين بفتح الطرقات ورفع الحصار عن المدينة.

وفي عمّان، شارك آلاف الأردنيين في مسيرة شعبية حاشدة من أمام المسجد الحسيني بعد صلاة الجمعة، نددت بالعدوان الإسرائيلي على غزة وجرائم الحرب والإبادة التي يرتكبها الاحتلال واستمرار العلاقات مع دولة الاحتلال. وأكد المشاركون في المسيرة، التي حملت عنوان: «من الأقصى إلى غزة فلنكسر الحصار»، بدعوة من «الملتقى الوطني لدعم المقاومة وحماية الوطن»، أن «العدوان الإسرائيلي على غزة لم يكن ليستمر لولا مباركة

طالبت مسيرة عمان بوقف نقل البضائع إلى الاحتلال

متظاهرون في عمان دعما لغزة أمس (رويترز)

شرق غرب

مباحثات لكبير المفاوضين الإيرانيين في الدوحة

أجرى كبير المفاوضين الإيرانيين، نائب وزير الخارجية الإيراني علي باقري كني (الصورة)، أمس الجمعة، مباحثات في العاصمة القطرية الدوحة مع منسق المفاوضات النووية، نائب مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، أنريكي مورا، تناولت ملفات إقليمية ودولية، في مقدمتها الحرب على غزة والمباحثات النووية المتوقفة بشأن برنامج إيران النووي. وذكر باقري كني على منصة «إكس» (تويتر سابقاً) أنه عقد «جلسة مفيدة» مع مورا والمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط، سون كوبمانس، مضيفاً: «شدّدت على وجوب توقف حرب الإبادة فوراً وضرورة إنقاذ أرواح المواطنين الأبرياء في غزة».

(العربي الجديد)

تقرير أممي عن «جرائم ضد الإنسانية» في إيران

ذكرت اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في إيران في تقرير، أمس الجمعة، أن القمع العنيف في إيران لتظاهرات سلمية، أدى إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يرقى بعضها إلى «جرائم ضد الإنسانية». والتقرير هو الأول من نوعه للجنة المكلفة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، التحقيق بشأن قمع التظاهرات التي تلت وفاة الشابة مهسا أميني في سبتمبر/أيلول 2022. وأوضح التقرير حصول «جرائم قتل وسجن وتعذيب واغتصابات وأشكال أخرى من التعذيب الجنسي والاضطهاد والإخفاء القسري وغيرها من الأعمال اللاإنسانية» للمعتقلين على خلفية الاحتجاجات.

(فرانس برس)

مقتل مدنيين في العراق بغارة تركية

ذكر مصدران أمنيان عراقيان، أمس الجمعة، أن مدنيين اثنين قُتلا في غارة جوية تركية في منطقة شيلادزي الجبلية بمحافظة دهوك، شمالي العراق. وكانت وزارة الدفاع التركية، قد أعلنت أن قواتها نفذت غارتين جويتين في شمال العراق وشمال سورية، ليل الخميس. الجمعة، الليلة الماضية مما أسفر عن مقتل 6 مسلحين في العراق و7 في سورية.

(رويترز)

قصف متبادل بين روسيا وأوكرانيا

أعلن حاكم منطقة خاركيف، شمال شرقي أوكرانيا، أوليغ سينيغوبوف، أمس الجمعة، أن شخصين قُتلا بقصف روسي، ليل الخميس. الجمعة. وفي بيلغورود الروسية، أعلن حاكمها فياتشيسلاف غلادكوف، أمس، مقتل شخصين وجرح آخر، بقصف أوكراني.

(فرانس برس)

تعاون عسكري بين كييف وباريس

كشف وزير الدفاع الفرنسي سيباستيان ليكورنو (الصورة)، أمس الجمعة، أن فرنسا تهدف إلى تشجيع بعض شركات الدفاع المحلية على إنتاج معدات عسكرية تحتاجها أوكرانيا بشدة، على الأراضي الأوكرانية لمساعدة البلاد في حربها ضد روسيا. وقال إن «3 شركات فرنسية ستبرم اتفاقات مع شركات أوكرانية، تحديداً في قطاعي الطائرات المسيرة والمعدات الأرضية، لإنتاج قطع الغيار على الأراضي الأوكرانية».

(رويترز)

الحدث

تشهد مناطق شمال غربي سورية، منذ بداية مارس/آذار الحالي، احتجاجات وتحركات واسعة ضد «هيئة تحرير الشام»، ما يثير تساؤلات عدة حول هوية المشاركين فيها وأهدافها ومآلاتها، وسط اعتبار مراقبين أنها قد تكون بداية نقطة تحول في المنطقة

من التظاهرة في بنش امس (العربي الجديد)

تظاهرات إدلب

هل يبدّل تصاعد الاحتجاج ضد الجولاني الأوضاع؟

إدلب ـ **عدنان الإمام، عامر السيد علي**
باريس ـ **عدنان أحمد**

تشهد مناطق شمال غربي سورية، منذ بداية شهر مارس/آذار الحالي، احتجاجات وتحركات واسعة ضد سلطة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) بقيادة أبو محمد الجولاني، تمثلت أمس الجمعة في مشاركة الآلاف بما وصف بأوسع تظاهرات احتجاجية في منطقة إدلب وريف حلب. ورصدت «العربي الجديد» خروج تظاهرات في 10 نقاط على الأقل في مناطقَي إدلب وريفها وريف حلب، أكبرها في مدينة بنش بريف إدلب الشرقي، حيث طالب المتظاهرون بإطلاق سراح المعتقلين من سجون الهيئة وتبييض السجون، وتعزيز الحريات، وتحسين الخدمات، كما ردّدوا هتافات تطالب برحيل الجولاني، وتشكيل هيئة حكم مشتركة من كل الفصائل، لإدارة مناطق المعارضة في الشمال السوري.

وكانت اندلعت احتجاجات في مناطق سيطرة الهيئة مطلع مارس، وذلك بعد صلاة الجمعة في كل من مدينة إدلب وريفها والقاطنين في مخيمات دير حسان، وبلدة اطمة في ريف إدلب، وبلدة السحارة بريف حلب الغربي، مع ملاحظة أنها من المرات النادرة التي تخرج فيها تظاهرات ضد الهيئة في مدينة إدلب، إذ كانت تقتصر سابقاً على أرياف المحافظة، وريف حلب. وحول مآلات هذه الاحتجاجات، ومستقبل الوضع في إدلب، قال الباحث في الشؤون الإسلامية الدكتور عرابي عرابي، لـ«العربي الجديد»، إنه «في البداية علينا التساؤل: لماذا خرج القحطاني من السجن؟ هل ثبتت عليه تهمة العمالة وأخرج لتحقيق توازن ما، أم أن التهمة كيدية؟». وأضاف: «إذا ثبتت التهمة، وأخرج رغم ذلك، فهذا يعني تحييده ومصادرة صلاحياته، وإذا لم تثبت عليه التهمة، يمكن أن يعود إلى بعض مسؤولياته». وتوقع عرابي أن يقابل تكثيف التظاهرات من قبل الهيئة بمحاولة «التشويش عليها عبر تنظيم تظاهرات مضادة، أو تفريق المتظاهرين، إضافة إلى التركيز على فكرة أن التظاهرات فئوية تقف خلفها مجموعات لها ثار مع الهيئة».

من جهته، اعتبر باحث يقيم في إدلب، فضل عدم ذكر اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «أول من يقف وراء التظاهرات هي الهيئة نفسها التي سيطر عليها في الفترة الماضية «غرور النجير» وتغول أمني ونزوع للسيطرة على مختلف نواحي الحياة لتحقيق منافع اقتصادية». وأضاف أن الاحتجاجات تقف خلفها عدة فئات، «أولهم شباب ثوريون عانوا من التهميش والظلم، وهناك أيضاً حزب التحرير وهو فاعل مهم فيها». أما تظاهرات شمال حلب، برأيه، «فيقف خلفها فاعلون من الفصائل، في حين يحرك تظاهرات إدلب، إضافة إلى الناشطين المحليين، الفاعلون من بعض الفصائل، خصوصاً من حركة أحرار الشام، وهو ما يظهر بوضوح في مدينة بنش».

وأشار الباحث إلى أن العنصر الشعبي المعارض حقيقةً للهيئة من منطلقات وطنية، هو الأقل تنظيماً، بينما المعارضون الفصائليون، هم الأكثر تنظيما، لكنهم غير مقبولين في الشارع أيضاً. ورأى أن التظاهرات لن تتحول إلى حركة شعبية، طالما تم امتطاؤها من جانب فصائل مكروهة شعبياً، أكثر حتى من «تحرير الشام» نفسها. وبالنسبة لتأثير إطلاق سراح القحطاني على حركة الاحتجاجات، توقع الباحث أن الأخير يدرك أن مصيره مرتبط بمصير الهيئة، ولن ينخرط في أي حراك يهددها. وحول مصير الحراك، رأى أن الهيئة ستحاول الالتفاف عليه بكل الأساليب المتاحة، لكن في حال تطور وتصاعد، قد تقدم على تغييرات شكلية في قيادتها، محذراً الشباب المندفعين من إحراق مراكبهم، لأن الهيئة «لن تسلم الحكم إلا بإراقة الدم». من جهته، أعرب الدكتور الباحث محمود السايح عن اعتقاده أن الكرة تندحرج في مناطق سيطرة «تحرير الشام» والتصعيد وارد جدا بالتزامن مع رفع مستوى المطالب أيضا. ورأى في حديث مع «العربي الجديد» أن استجابة قيادة «تحرير الشام» ما زالت أقل بكثير من قدرتها على احتواء الأوضاع، وأنه لا يمكن للمحتجين العودة إلى الوراء، أو إنهاء احتجاجاتهم من دون تحقيق كل أو معظم مطالبهم.

دور حزب التحرير

لفت باحث مقيم في إدلب، فضّل عدم ذكر اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى ان لحزب التحرير في شمال غربي سورية، «قدرة كبيرة على تنظيم الاحتجاجات خلافاً للناشطين المدنيين الذين لا تجمعهم قيادة موحدة». وتوقع انخراط قوى أخرى في الاحتجاجات، مثل «حراس الدين».

يردد المتظاهرون هتافات تطالب برحيل الجولاني

يقف خلف الاحتجاجات الشباب وحزب التحرير وفاعلون بالفصائل

صفوف الهيئة، قسم منهم بتهم العمالة للاستخبارات الأميركية والتحالف الدولي، وآخرون بالعمالة لروسيا والنظام السوري، لكن جرى تبرئة وإطلاق سراح معظمهم.

وكانت وفاة عنصر من فصيل «جيش الأحرار» في سجون «تحرير الشام»، الشرارة التي أشعلت التظاهرات في إدلب. ولم ينجح «العفو العام» الذي أصدرته «حكومة الإنقاذ» التابعة لـ«تحرير الشام» الثلاثاء الماضي، في تهدئة الاحتجاجات التي وصلت إلى حدّ المطالبة برحيل زعيم الهيئة، الجولاني.

وكانت اندلعت احتجاجات في مناطق سيطرة الهيئة مطلع مارس، وذلك بعد صلاة الجمعة في كل من مدينة إدلب وريفها والقاطنين في مخيمات دير حسان، وبلدة اطمة في ريف إدلب، وبلدة السحارة بريف حلب الغربي، مع ملاحظة أنها من المرات النادرة التي تخرج فيها تظاهرات ضد الهيئة في مدينة إدلب، إذ كانت تقتصر سابقاً على أرياف المحافظة، وريف حلب. وحول مآلات هذه الاحتجاجات، ومستقبل الوضع في إدلب، قال الباحث في الشؤون الإسلامية الدكتور عرابي عرابي، لـ«العربي الجديد»، إنه «في البداية علينا التساؤل: لماذا خرج القحطاني من السجن؟ هل ثبتت عليه تهمة العمالة وأخرج لتحقيق توازن ما، أم أن التهمة كيدية؟». وأضاف: «إذا ثبتت التهمة، وأخرج رغم ذلك، فهذا يعني تحييده ومصادرة صلاحياته، وإذا لم تثبت عليه التهمة، يمكن أن يعود إلى بعض مسؤولياته». وتوقع عرابي أن يقابل تكثيف التظاهرات من قبل الهيئة بمحاولة «التشويش عليها عبر تنظيم تظاهرات مضادة، أو تفريق المتظاهرين، إضافة إلى التركيز على فكرة أن التظاهرات فئوية تقف خلفها مجموعات لها ثار مع الهيئة».

من جهته، اعتبر باحث يقيم في إدلب، فضل عدم ذكر اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «أول من يقف وراء التظاهرات هي الهيئة نفسها التي سيطر عليها في الفترة الماضية «غرور النجير» وتغول أمني ونزوع للسيطرة على مختلف نواحي الحياة لتحقيق منافع اقتصادية». وأضاف أن الاحتجاجات تقف خلفها عدة فئات، «أولهم شباب ثوريون عانوا من التهميش والظلم، وهناك أيضاً حزب التحرير وهو فاعل مهم فيها». أما تظاهرات شمال حلب، برأيه، «فيقف خلفها فاعلون من الفصائل، في حين يحرك تظاهرات إدلب، إضافة إلى الناشطين المحليين، الفاعلون من بعض الفصائل، خصوصاً من حركة أحرار الشام، وهو ما يظهر بوضوح في مدينة بنش».

وأشار الباحث إلى أن العنصر الشعبي المعارض حقيقةً للهيئة من منطلقات وطنية، هو الأقل تنظيماً، بينما المعارضون الفصائليون، هم الأكثر تنظيما، لكنهم غير مقبولين في الشارع أيضاً. ورأى أن التظاهرات لن تتحول إلى حركة شعبية، طالما تم امتطاؤها من جانب فصائل مكروهة شعبياً، أكثر حتى من «تحرير الشام» نفسها. وبالنسبة لتأثير إطلاق سراح القحطاني على حركة الاحتجاجات، توقع الباحث أن الأخير يدرك أن مصيره مرتبط بمصير الهيئة، ولن ينخرط في أي حراك يهددها. وحول مصير الحراك، رأى أن الهيئة ستحاول الالتفاف عليه بكل الأساليب المتاحة، لكن في حال تطور وتصاعد، قد تقدم على تغييرات شكلية في قيادتها، محذراً الشباب المندفعين من إحراق مراكبهم، لأن الهيئة «لن تسلم الحكم إلا بإراقة الدم». من جهته، أعرب الدكتور الباحث محمود السايح عن اعتقاده أن الكرة تندحرج في مناطق سيطرة «تحرير الشام» والتصعيد وارد جدا بالتزامن مع رفع مستوى المطالب أيضا. ورأى في حديث مع «العربي الجديد» أن استجابة قيادة «تحرير الشام» ما زالت أقل بكثير من قدرتها على احتواء الأوضاع، وأنه لا يمكن للمحتجين العودة إلى الوراء، أو إنهاء احتجاجاتهم من دون تحقيق كل أو معظم مطالبهم.

خاص

ترتيبات مصرية لحل الأزمة السودانية بلقاء موسع

بدأت مصر تتحرك في الأزمة السودانية بهدف إيجاد حل لها، عبر السعي إلى ترتيب اجتماع موسع للقيادات السودانية في القاهرة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشف مصدر مصري عن تحركات جديدة للقاهرة على صعيد الأزمة السودانية المحتدمة بين المؤسسة العسكرية وقوات الدعم السريع، قائلة إن لقاءً جرى أخيراً في العاصمة البريطانية لندن، جمع وزير الخارجية المصري سامح شكري، مع رئيس الوزراء السوداني السابق عبد الله حمدوك. وأوضح المصدر أن اللقاء «جاء بدفع من جهاز سيادي مصري، لوزير الخارجية سامح شكري، بهدف التنسيق مع حمدوك، ومعرفة موقفه بحال تم عقد لقاء جامع للقوى السياسية السودانية الفاعلة في القاهرة، من أجل التشاور حول سبل حل الأزمة السودانية وسرعة إنهائها». وقال المصدر إن «هناك اتصالات واسعة من جانب المسؤولين في جهاز المخابرات المصرية، ووزارة الخارجية، مع عدد من القيادات السياسية في السودان، من أجل عقد لقاء موسع في القاهرة». وبحسب المصدر فإن القاهرة «تولي في الوقت الراهن، اهتماماً أوسع للملف السوداني، بعد انشغالها طيلة الأشهر الماضية بملف الحرب في قطاع غزة». وكشف أنه خلال زيارة رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان إلى القاهرة في 29 فبراير/شباط الماضي، جرى التوافق على خريطة تحرك جديدة، بهدف السيطرة على الأزمة السودانية ومنع فقدان المؤسسة العسكرية، المزيد من نفوذها في المعركة الدائرة مع «الدعم». وبحسب المصدر، فإنه «لا يمكن فصل التحركات المصرية الجديدة عن التطورات التي طرأت على المشهد الإقليمي، في ظل تطور العلاقات بين القاهرة وأبوظبي، على خلفية الصفقة الاستثمارية الكبرى التي جرى الاتفاق عليها بين الجانبين، في وقت تعد فيه الإمارات، على خلال الرئيسي لقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، والمزود الأساسي له بالسلاح والمال». وكشف المصدر أن «هناك محاولات لترتيب لقاء بين حميدتي ورئيس جهاز المخابرات المصري اللواء عباس كامل، خلال الفترة المقبلة في دولة الإمارات، من أجل تقريب وجهات النظر بين القاهرة وقائد قوات الدعم السريع». ولفت إلى أن «التحركات المصرية، والتي جرى التنسيق بشأنها مع المسؤولين في الإدارة الأميركية، جاءت بعد محاولات إيرانية، لتوسيع حجم انخراطها في الأزمة السودانية من خلال إبداء استعدادها لدعم رئيس مجلس السيادة الانتقالي، وتزويد الجيش السوداني بالأسلحة والمسيرات، وكذلك إبداء نواياها في إقامة قاعدة بحرية على البحر الأحمر في السودان». وقال إن «القاهرة، بشكل عام، ترفض إقامة أي قواعد أجنبية في السودان، لما في ذلك من تهديد مباشر لأمنها»، مشيراً إلى «الموقف المصري الرافض في وقت سابق لإقامة تركيا قاعدة بحرية في سواكن السودانية، خلال عهد الرئيس المخلوع عمر البشير». وكشف أن «البرهان، خلال زيارته الأخيرة إلى القاهرة، تم إطلاعه على خريطة التحرك التي تعتزم القاهرة السعي فيها، من أجل التوصل لحل للأزمة، يحتوي المشهد ويمنع انخراط أطراف إقليمية فيه». وأضاف أن القاهرة «حصلت على موافقة البرهان بشأن خريطة التحرك المصرية، والتصورات التي سيتم طرحها على القوى السياسية السودانية التي تعتزم مصر جمعها في القاهرة».

وفي سياق ذلك، قالت الخبيرة في الشؤون الأفريقية، نجلاء مرعي، لـ«العربي الجديد»، إنه «من المؤكد أن مصر حريصة على أمن السودان، وتسوية النزاع بالطريقة السلمية، والتوصل لاتفاق يجنب السودان ويلات الحرب، خصوصاً أنه لم يستطع أي من طرفي النزاع، أن يحسم الموقف على أرض الواقع، لأن فكرة الحسم العسكري، غير واقعية في الأزمة السودانية، والسبيل الوحيد هو إنهاء الصراع بالطرق السلمية». وأضافت أن «هناك احتمالية لإطالة أمد الصراع. وفي ظل تمسك الطرفين بموقفه، لا بد أن تتخرط مصر بشكل فعال في أي جهد لحل هذه الأزمة».

الخبير في الشؤون الأفريقية، هاشم علي قال، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «مصر هي الأقرب للسودان بحكم الجغرافيا والتاريخ والمفهوم السياسية والقضايا المشتركة». واعتبر أن «حرب السودان الحالية تتحمل فيها مصر أعباءً عديدة، ليس على الجانب الاجتماعي وحده الذي تستضيف فيه مصر ما يقارب الـ3 ملايين لاجئ، ولكن على الجانب السياسي». وأشار إلى أن «مصر تفتقد السودان للوقوف إلى جانبها في أخطر فترات التاريخ، وهي تواجه قضية سد النهضة». وتابع: «من ثم يشكل الواقع الحالي في السودان لمصر تحدياً حقيقياً لا بد الالتفات إليه، وبذل قصارى الجهد لتحقيق سلام واستقرار وإعادة السودان للعب دوره الثنائي مع مصر». وأضاف علي أنه «بحكم نفوذ مصر على الساحة الدولية، وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية، ينظر إليها السودانيون للعب الدور المنوط بها لتحقيق السلام في السودان».

مصدر مصري: محاولات لترتيب لقاء بين حميدتي وعباس كامل

اللقاء حمدوك مع سامح شكري في لندن (الأناضول)

إضاءة

شروط الترشح للرئاسة في تونس غامضة

يطرح خبراء مسألة غموض إمكانية ترشح سجناء سياسيين للرئاسة في تونس، ربطاً بغموض شرط الحقوق الأساسية في دستور يوليو 2022

تونس ـ **آدم يوسف**

على الرغم من حسم الرئيس التونسي قيس سعيّد الجدل بعدم الحاجة إلى تعديل القانون الانتخابي الحالي لتضمين شروط الترشح للانتخابات الرئاسية في تونس، المقررة في الخريف المقبل، بطرح خبراء مسألة غموض تثبيت شرط الحقوق السياسية ومصير احتمال ترشح سجناء سياسيين. وقال سعيّد، يوم الأربعاء الماضي، خلال لقائه رئيس الهيئة العليا للانتخابات فاروق بوعسكر، إن «دستور 25 يوليو (تموز) 2022 جاء بشروط جديدة للانتخابات الرئاسية، وليس هناك أي مبرر للحديث عن إدخال تنقيحات على القانون الانتخابي». وأضاف: «لا وجود لتعارض بين أحكام الدستور والقانون الانتخابي»، بحسب بيان صادر عن الرئاسة التونسية. وتنتهي هذا العام ولاية سعيّد الذي فاز في جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تونس في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2019. وقرّر مجلس هيئة الانتخابات في 14 فبراير/شباط الماضي «الإذن لإدارته القانونية لإعداد مشروع نص لتنقيح القرار الترتيبي للهيئة العليا للانتخابات لسنة 2014 المتعلق بقواعد الترشح للرئاسية هو رفع سن الترشح إلى 40 عاماً بعدما كان 35، وشرط الجنسية باستمرار الأم والأب التونسيين دون انقطاع كما نصّ عليه دستور 1959، كما يحرم مزدوجي الجنسية من الترشح».

وشدّد الخرايفي على أن «الأمر لا يتطلب تعديلاً تشريعياً باعتبار أن الدستور نصّ صراحة على ذلك لأن كل القوانين المتعارضة مع الدستور لا تنفذ باعتبار علوية الدستور». وأشار إلى أن «الهيئة المستقلة للانتخابات، استناداً إلى السلطة التقديرية، يمكن أن تصدر قراراً تنص فيه على الشروط، وتنفذ ما جاء في الدستور». لكن الخرايفي رأى أن «الغموض يتعلق بالحقوق السياسية، حيث يُنتظر أن يحسمها القضاء، وهو أحد أركان المجتمع العشائري الحاتم، وهو أحد أركان المجتمع العشائري في الأنبار، الذين يعبّرون عن موقف متطرف لا يتوافق مع حاجة العراق للاستقرار الذي لا أشك أنه كان دافع الفياض لهذا اللقاء، وبه أكد أنه يغرد خارج سرب الطائفيين».

بدوره، رأى المحلل السياسي العراقي عبد الله الركابي، أن «الخلافات داخل الحشد الشعبي لم تهدأ منذ عام 2018، حين بدأت بين الفياض ورئيس هيئة الأركان في «الحشد» أبو مهدي المهندس (قتل بغارة أميركية في 2020)، وتطورت بعد مقتله إلى خلافات بين الفياض وبقية الفصائل وتحديداً كتائب حزب الله، وأخيراً بينه وبين العصائب»، مضيفاً لـ«العربي الجديد»، أن «الخلافات لها علاقة بالامتيازات والمناصب والمال المتدفق باتجاه الحشد، وأحياناً الاستثمارات والمكاتب الاقتصادية في المحافظات، من دون أدنى تدخل حكومي».

وعلى الرغم من أن القانون العراقي يمنع انخراط الأجهزة الأمنية والتشكيلات العسكرية بالعمل السياسي، إلا أن أغلبية الألوية والقيادات تمارس العمل السياسي، بل تجتهد وتناور للحصول على مزيد من المكاسب. وعلى الرغم من أن رئيس الحكومة الأسبق حيدر العبادي، كان قد سعى إلى إنهاء هذا التداخل من خلال إقالة الفياض من رئاسة «الحشد» في 2018، إلا أنه عاد إلى منصبه، وأسس كتلة «عطاء» والتي حصلت لاحقاً على مقاعد في البرلمان.

تقرير

خلافات «الحشد الشعبي»

توتر العلاقة بين الخزعلي والفياض

تشهد العلاقة بين جماعة «عصائب أهل الحق» بزعامة قيس الخزعلي، ورئيس «الحشد الشعبي» فالح الفياض، توتراً سياسياً على خلفية زيارة الأخير لأحد رؤساء قبائل محافظة الأنبار

بغداد ـ **زيد سالم**

تظهر الخلافات مجدداً داخل «الحشد الشعبي»، المظلة العراقية الجامعة لنحو 80 فصيلاً مسلحاً، دون تختلف عن تلك التي امتدت لأكثر من 6 سنوات، كان عناوانها الأبرز الاتجاهات السياسية لقادة الفصائل المسلحة، ومواقفهم من ملفات مختلفة في البلاد. وشهدت هذه الساحة، خلال الأسبوع الماضي، توتراً في العلاقة بين جماعة «عصائب أهل الحق» بزعامة قيس الخزعلي، ورئيس «الحشد الشعبي»، فالح الفياض، على خلفية زيارة الأخير إلى أحد مضايف محافظة الأنبار غربي البلاد. وواجه الفياض جملة من الاتهامات والانتقادات بسبب تلبيته دعوة عشائرية ولقائه بعلي حاتم سليمان، أمير قبيلة الدليم في الأنبار، والذي تعتبره الفصائل المسلحة القريبة من إيران، حالة سياسية أدت إلى توتر في البلاد بعد عام 2010، وانتهت باحتلال تنظيم «داعش»، مناطق عراقية واسعة، وفق تفسيراتهم. فقد أغضب هذا اللقاء جمهور تحالف «الإطار التنسيقي»، وتحديداً القريب من الفصائل المسلحة، فيما تبنت حركة «عصائب أهل الحق» حملة لانتقاد الفياض، وصلت إلى حدّ المطالبة بإقالته من رئاسة «الحشد الشعبي». وشملت الحملة ضد الفياض، وسائل إعلام وناشطين ونواباً تابعين لحركة «العصائب»، إذ اتهم عضو البرلمان العراقي علي تركي الجمالي، الفياض بأنه «يتصرّف بإمكانات الحشد الشعبي، البشرية والمادية، لصالحه»، داعياً إلى «طرد الفياض من رئاسة هيئة الحشد الشعبي، بسبب تسخيره إمكاناتها من خلال التعيينات الأخيرة لكسب أصوات الجمهور».

كما أشار النائب عن كتلة «الصادقون» (تمثل عصائب أهل الحق) حسن سالم، إلى قيام «رئيس هيئة الحشد الشعبي بزيارة علي حاتم سليمان، والذي وقف على منصات الفتنة لدعم الإرهاب، والمحرض على إسقاط العملية السياسية»، متسائلاً «ما الذي يقدمه الفياض من إجابة لعوائل الشهداء؟ وهل يستحق أن يكون رئيساً لحشدنا المقدس؟». بالمقابل لم يقدّم الفياض أي اعتذار أو تبرير لأي سلوك قام به، مضيفاً في حوار متلفز، الاثنين الماضي، أن «بعض النواب الذي ينتمون لجهة معينة تاجروا بمشاعر الشهداء بعد لقاءي مع علي حاتم السليمان». ولفت إلى «أننا نعمل على توسع الساحة للقاء بعض الشخصيات من خارج المكوّن والمذهب»، مشيراً إلى أن «الحشد الشعبي يعمل لخدمة الشعب العراقي بكل أطيافه، والرد على نيات البعض من الذين هاجموني، لا تليق بي».

وفي أحدث تطورات الأزمة، أشار الخزعلي، زعيم «عصائب أهل الحق» المصنفة على لائحة واشنطن للإرهاب منذ 2020، أن «الفياض يمتلك فكرا سياسيا عميقا، ويستطيع أخذ دور كنائب رئيس جمهورية وغيرها من المناصب»، في دعوة ضمنية اعتبرت أنها لإقالة الفياض من منصب رئيس الحشد الشعبي، وتحويله إلى منصب سياسي. وأضاف في حوار ضمن فعاليات «ملتقى الرافدين» في بغداد الأربعاء الماضي، والذي نظمه «مركز الرافدين للحوار»، أن تصريحات بعض النواب (بشأن الاعتراض على لقاء الفياض)، لم تكن بتوجيه منا».

الفياض: الرد على نيات بعض من هاجموني لا تليق بي

خلاف «العصائب» والفياض يعود إلى عام ونصف العام

مضيفاً أن «أحد النواب صرّح، وتبعه اثنان من الإخوان، فاوقفناهم، واعتقد أنه ليس من المصلحة توسيع هذه الدائرة».

في السياق، قال مصدر قريب من رئاسة هيئة «الحشد الشعبي»، إن «الخلاف بين عصائب أهل الحق والفياض، يعود إلى نحو عام ونصف العام، بسبب خلافات إدارية تطورت إلى إيقاف تعيينات جديدة ممنوحة لمجموعة من المنتمين إلى حركة العصائب، أريد لهم الانتساب إلى الهيئة، ناهيك عن قضايا تضييق مالي من قبل الفياض تجاه العصائب». وأوضح لـ«العربي الجديد»، أن «الصراع يتجه تدريجياً نحو الحصول على منصب رئاسة الحشد الشعبي، والذي تعتقد العصائب أنه من حصتها مستقبلاً». وأضاف المصدر أن «لقاء الفياض بعلي حاتم السليمان فجّر الخلاف، ودخل في مرحلة المواجهة بعد أن بقي مستتراً لفترة». وتابع: «بدأت حركة العصائب جدياً بالاتجاه نحو إقالة الفياض لأسباب أبرزها تخطيه السن القانوني، إذ بلغ من العمر 67 عاماً»، موضحاً أن «عصائب أهل الحق تسعى لنيل منصب رئيس الحشد بالاتفاق مع فصائل أخرى، وليس بالضرورة أن يكون الرئيس من الحركة تحديداً».

من جهته، أشار النائب المستقل في البرلمان العراقي محمد عنوز، إلى أنه «من الضروري إبعاد الصراعات السياسية عن المناصب الأمنية، ومن واجب الحكومة الحالية منع أي جدال حول أي منصب أمني أو عسكري، لدفع أي حالة إرباك قد يؤثر على سير تأمين المناطق والواجبات الأمنية». وشدّد في حديث لـ«العربي الجديد»، على أن «القانون العراقي منح رئيس الحكومة صفة القائد العام للقوات المسلحة، ومن ضمن صلاحياته البت بالقرارات الأمنية وتعيين رئاسة الهيئات والمديريات والأجهزة الأمنية».

كذلك ذكر النائب السابق، مشعان الجبوري، على منصة «إكس» الأحد الماضي، أن «الغاضبين من لقاء فالح الفياض وهو أحد أركان الدولة وقادتها المعنيين بالأمن، بعلي الحاتم، وهو أحد أركان المجتمع العشائري في الأنبار، الذين يعبّرون عن موقف متطرف لا يتوافق مع حاجة العراق للاستقرار الذي لا أشك أنه كان دافع الفياض لهذا اللقاء، وبه أكد أنه يغرد خارج سرب الطائفيين».

بدوره، رأى المحلل السياسي العراقي عبد الله الركابي، أن «الخلافات داخل الحشد الشعبي لم تهدأ منذ عام 2018، حين بدأت بين الفياض ورئيس هيئة الأركان في «الحشد» أبو مهدي المهندس (قتل بغارة أميركية في 2020)، وتطورت بعد مقتله إلى خلافات بين الفياض وبقية الفصائل وتحديداً كتائب حزب الله، وأخيراً بينه وبين العصائب»، مضيفاً لـ«العربي الجديد»، أن «الخلافات لها علاقة بالامتيازات والمناصب والمال المتدفق باتجاه الحشد، وأحياناً الاستثمارات والمكاتب الاقتصادية في المحافظات، من دون أدنى تدخل حكومي».

وعلى الرغم من أن القانون العراقي يمنع انخراط الأجهزة الأمنية والتشكيلات العسكرية بالعمل السياسي، إلا أن أغلبية الألوية والقيادات تمارس العمل السياسي، بل تجتهد وتناور للحصول على مزيد من المكاسب. وعلى الرغم من أن رئيس الحكومة الأسبق حيدر العبادي، كان قد سعى إلى إنهاء هذا التداخل من خلال إقالة الفياض من رئاسة «الحشد» في 2018، إلا أنه عاد إلى منصبه، وأسس كتلة «عطاء» والتي حصلت لاحقاً على مقاعد في البرلمان.

لبى الفياض دعوة عشائرية في الأنبار (مرتضى سوداني/ الأناضول)

شرق غرب

تحذير أميركي من هجوم «متطرفين» في موسكو

حذرت السفارة الأميركية، في بيان أمس الجمعة، رعاياها في روسيا من أن «متطرفين» يخططون لشن هجوم وشيك في موسكو، وذلك بعد ساعات من إعلان أجهزة الأمن الروسية إحباط مخطط خلية تابعة لتنظيم «داعش» لشن هجوم بالرصاص على معبد يهودي. ولم تقدم السفارة، التي حثت الأميركيين مراراً على مغادرة روسيا، تفاصيل حول طبيعة التهديد، لكنها قالت إنه يتعين على الأميركيين الابتعاد عن التجمعات خلال الساعات الثماني والأربعين المقبلة.
(رويترز)

فنزويلا تدعو أوروبا لمراقبة الانتخابات الرئاسية

وجهت فنزويلا دعوة إلى الاتحاد الأوروبي لإرسال فريق لمراقبة الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 28 يوليو/تموز المقبل، والتي من المتوقع أن يسعى خلالها نيكولاس مادورو (الصورة) لولاية رئاسية أخرى. وقال رئيس المجلس الانتخابي الوطني في فنزويلا الفيس أموروزو، في بيان، إن الهيئة أرسلت دعوات إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومركز كارتر في الولايات المتحدة ودول بريكس والاتحاد الأفريقي، إلى جانب آخرين لمراقبة الانتخابات.
(فرانس برس)

توقيف جندي أميركي لبيعه أسرارا عسكرية للصين

أفادت وزارة العدل الأميركية، في بيان أمس الجمعة، أن محلّلاً استخباراتياً في الجيش الأميركي أوقف بتهمة تزويد الصين بمعلومات عسكرية تتعلق بالدفاع الوطني. ولم تحدد الوزارة في لائحة الاتهام الموجهة إلى الرقيب كوربين شولتز، الذي يحمل تصريحاً أمنياً يخوله الاطلاع على معلومات سرية للغاية، الدولة التي يُقال إنه كان يزودها بمعلومات عسكرية حساسة، لكن تقارير إعلامية أميركية حددتها على أنها الصين.
(فرانس برس)

الصين تنتقد نشر الهند قوات إضافية على الحدود

قال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، في بيان أمس الجمعة، إن الصين تعتقد أن تحرك الهند لنشر مزيد من القوات على الحدود المتنازع عليها بين البلدين «لا يؤدي إلى تخفيف التوترات». وبحسب تقارير إعلامية هندية، فقد نشرت الحكومة فرقة قوامها 10 آلاف جندي، كانت منتشرة سابقاً على حدودها الغربية، لتعزيز حدودها المتنازع عليها مع الصين. وكان البلدان قد اتفقا في السابق على مواصلة الحوار بينهما.
(رويترز)

نيجيريا: مسلحون يخطفون 227 طالبا

خطف مسلحون في نيجيريا، أمس الأول، 227 طالباً في بلدة كوريكا بشمال البلاد، في أكبر عملية خطف جماعي من مدرسة منذ 2021، والتي تم خلالها خطف 150 طالباً. وقال المعلم في كوريكا صانع عبد الله: «عدد المخطوفين من القسم الثانوي بحسب الإحصائيات التي جمعناها مع الأهالي هو 187، بينما يبلغ عدد المخطوفين من القسم الابتدائي 40 حتى الآن».
(رويترز)

من المتوقع أن تقرّ هونغ كونغ قريباً، قانوناً جديداً للأمن القومي، وسط شبه إجماع عليه من المشرّعين الموالين لبكين، في حين تشير تفاصيله إلى إجراءات أكثر صرامة، عن قانون الأمن القومي الشامل المفروض من الصين على الجزيرة

توسيع قمع المطالبين بالاستقلال عن الصين

هونغ كونغ: قانون صارم للأمن القومي

وسط إجراءات أمنية مشددة، بدأ المجلس التشريعي في هونغ كونغ المؤيد لبكين، أمس الجمعة، مناقشة مشروع قانون جديد للأمن القومي، والمعروف باسم المادة 23، المبني على قانون الأمن القومي الشامل، والذي فرضته الصين على المدينة عام 2020، عقب الاحتجاجات المناهضة للحكومة في 2019. ويتضمن المشروع الجديد عقوبات تصل إلى السجن مدى الحياة لتهم الخيانة والتمرد والتخريب، و20 عاماً للتجسس، و10 سنوات للجرائم المرتبطة بإفشاء أسرار الدولة والتحريض على «الفتنة»، فيما يهدف إلى معالجة ما يسميه المسؤولون في هونغ كونغ «الثغرات» في نظام الأمن القومي الشامل، إذ يُدرج 5 فئات جديدة من الجرائم، وهي الخيانة والعصيان والتجسس وسرقة أسرار الدولة وتخريب الأمن القومي والتدخل الخارجي.

ومن المتوقع إقرار المشروع، وفق ما قاله نوّاب لصحافيين أمس، قبل منتصف إبريل/ نيسان المقبل. وكان وزير الأمن كريس تانغ، قد قال في بيان الأسبوع الحالي، إن ما يقرب من 99 في المائة من المشاورات العامة بشأن مقترح القانون كانت إيجابية، مضيفاً أن الاعتراضات جاءت من «منظمات خارجية مناهضة للصين أو فارين»، فيما قال رئيس المحكمة العليا، بول لام، في تصريح صحافي نهاية الشهر الماضي، إنه لم يسمع أي اعتراضات على مقترح القانون الجديد خلال شهر من المشاورات العامة.

من جهته حثّ رئيس السلطة التنفيذية في هونغ كونغ، جون لي، المشرعين على تمرير المشروع «بأقصى سرعة»، مضيفاً في بيان الحكومة، أول من أمس الخميس، أن «الأوضاع الجيوسياسية أصبحت تزداد تعقيداً، ولا تزال مخاطر الأمن القومي وشيكة»، وتابع: «الوسائل التي اتخذت لتعريض الأمن القومي للخطر يمكن أن تأتي بأشكال مختلفة، فيما قد يظهر التهديد فجأة»، مضيفاً أنه يجب سد الثغرات الأمنية.

وفي السياق يرى بعضهم أن الرغبة في تسريع إقرار مشروع القانون مثيرة للقلق لقطاع الأعمال والمستثمرين في الجزيرة الاقتصادية. ويقول أندرو كولير، العضو المنتدب في مركز أبحاث «أورينت كابيتال» ومقره في هونغ كونغ، في حديث لـ«رويترز»، إن التسريع في تمرير المادة 23، أي القانون الجديد للأمن القومي، يُظهر مدى القلق من ردود الفعل المعارضة تجاهه، مضيفاً أن مجتمع الأعمال سيكون «غير سعيد» ما لم تكن هناك خطوط ومحددات معينة في القانون «تحمي الحقوق الفردية». من جهته قال سايمون يونغ، أستاذ القانون في جامعة هونغ كونغ، إن التعريفات الواسعة للجرائم، خصوصاً تلك المرتبطة بالتدخل والتواطؤ الأجنبي، يمكن أن تشكّل تحدياً

الناشطة الكسندرا وونغ تتظاهر أمس ضد القانون الجديد (هولمز تشان/فرانس برس)

> يهدف القانون إلى معالجة الثغرات في نظام الأمن القومي

للشركات، مضيفاً، لـ«رويترز»، أن الشركات أو المجموعات التي لها صلة ما بالحكومات الأجنبية «قد تقع تحت الرادار» باعتبارها «قوة خارجية».

وتتزايد الخشية من تصاعد ملاحقة مؤيدي الاستقلال عن الصين في المركز المالي الذي يتعرض بالفعل لحملة قمع تقودها بكين على المعارضة، إذ إنه إلى جانب نفي بعضهم، ألقي القبض على نحو 300 شخص، واتهم أكثر من 170 شخصاً، منذ دخول قانون بكين حيز التنفيذ، مستهدفاً سياسيين ونشطاء، ولا سيما أن رئيس السلطة التنفيذية جون لي، ألمح في خطابه السنوي نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، إليهم بوصفهم بـ«التيارات الخفية التي تحاول خلق مشكلات، تحديداً (ما يتعلق) ببعض أفكار هونغ كونغ المستقلة، والتي لا تزال راسخة في أذهان بعض الناس»، وأضاف أن «بعض الدول تحاول المساس بالصين وبتطبيق مبدأ بلد واحد ونظامين»، والذي ينص على حكم ذاتي جزئي لهونغ كونغ، منذ أن سلّم البريطانيون الأخيرة إلى بكين في عام 1997، إذ تكون الهياكل القانونية والمحاكم منفصلة. كما ردّت هونغ كونغ، نهاية الشهر الماضي، على انتقادات الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين اعتبرتا أن القانون سيحد من الحريات في الجزيرة، بالقول إن واشنطن ولندن لديهما قوانينهما الخاصة بالأمن القومي. كذلك قال الاتحاد الأوروبي في بيان لـ«رويترز»، أمس، إنه أوضح في مذكرة دبلوماسية «قلقه البالغ» من الأحكام في مقترح القانون بشأن «التدخل الخارجي»، وامتداده (تطبيق القانون) خارج الحدود الإقليمية.

ويتابع دبلوماسيون أجانب ومؤسسات، وفق «رويترز»، من كثب مشروع القانون الذي طُرحت مسوّدته على البرلمان في هونغ كونغ أمس، فيما قال بعض المحامين الذين حلّلوا المسوّدة إن عناصر الأحكام المعدلة لبعض الجرائم، مماثلة للأحكام الغربية، لكن بعض الأحكام مثل تلك المتعلقة بالتحريض على «الفتنة» و«إفشاء أسرار الدولة» أوسع نطاقاً، وربما أكثر صرامة. فالمقترح يتضمن السجن مدى الحياة عقوبةً قصوى للخيانة والعصيان والتخريب، والذي «يعرّض الأمن القومي للخطر، وتحريض أفراد القوات المسلحة الصينية على التمرد»، كما يعيد صياغة جريمة «الفتنة» التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية في هونغ كونغ، لتشمل التحريض على الكراهية ضد القيادة الشيوعية والنظام الاشتراكي في الصين، مع رفع العقوبة القصوى من سنتين اثنتين إلى 10 سنوات. وكان النقاد، بما في ذلك جماعات الدفاع عن وسائل الإعلام، قد أشاروا إلى أن الشق المتعلّق بالـ«الفتنة» يمكن استخدامه لقمع حرية التعبير ووسائل الإعلام. وبموجب مشروع القانون المقترح، يمكن للسلطات أن تتقدم بطلب إلى المحكمة لاحتجاز المعتقل لمدة تصل إلى ما بين 14 و16 يوماً من دون تهمة، ومنعه من التشاور مع المحامين أثناء احتجازه، مقارنة بـ48 ساعة حالياً.

وكما هو الحال مع القانون الأمني الشامل، ينص المقترح على أن الجرائم المرتكبة خارج هونغ كونغ تقع ضمن سلطتها القضائية. وتقترح المسوّدة تعريفاً متعدد الجوانب لـ«أسرار الدولة»، إذ يجرّم الوصول إلى أسرار الدولة وحيازتها والكشف عنها بطريقة غير قانونية، وبطريقة لا يغطي جانب التكنولوجيا فحسب، بل «القرارات السياسية الرئيسية» و«التنمية الاقتصادية والاجتماعية» والعسكرية للمدينة «دفاعاً عن المصلحة العامة». وقال بعض المحامين، وفق «رويترز»، إن تلك الأسرار تتعلق بحكومتي الصين وهونغ كونغ وعلاقتهما كذلك. غير أن مشروع القانون أشار إلى بعض الأحكام المتعلقة بالحقوق، كوجوب «احترام حقوق الإنسان وحمايتها»، وحماية «الحقوق والحريات، بما في ذلك حرية التعبير والصحافة والنشر، وحرية تكوين الجمعيات».

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

استيراد مفاهيم بكين

قالت سارة بروكس، مديرة برنامج الصين في منظمة العفو الدولية، في بيان، أمس الجمعة، إن مشروع القانون المقترح للأمن القومي في هونغ كونغ «يستورد المفاهيم القانونية للبر الرئيسي الصيني»، بشأن «الأمن القومي» و«أسرار الدولة»، بطريقة مقلقة للغاية لمستقبل المدينة. وتابعت: «وثقنا (المنظمة) منذ فترة طويلة كيف تم استخدام هذه القوانين» في الصين «لانتهاك الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي».

متابعة

جيش كيم يتدرب على قصف سيول

> واصل الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، مع إشرافه على تدريبات للمدفعية على قصف سيول، وهو ما ردت عليه كوريا الجنوبية بالتحذير من رد صارم وساحق

أشرف الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون على تدريبات على إطلاق المدفعية تهدف إلى تعزيز الاستعداد القتالي، وذلك بعد أيام من تعهد بلاده باتخاذ خطوات عسكرية مماثلة ضد التدريبات العسكرية الكورية الجنوبية الأميركية التي تعتبرها بيونغ يانغ بمثابة تحضير لغزو أراضيها. وذكرت وكالة الأنباء الكورية الشمالية، أمس الجمعة، أن المناورات، التي أجريت أمس الأول الخميس، شملت وحدات مدفعية الخطوط الأمامية. وقالت: «بدأت التدريبات بقصف استعراضي من الوحدات الفرعية للمدفعية بعيدة المدى بالقرب من الحدود، والتي وضعت عاصمة العدو في نطاق ضرباتها وأنجزت مهام عسكرية مهمة لردع الحرب». ويشير تعبير «عاصمة العدو» إلى العاصمة الكورية الجنوبية سيول، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 10 ملايين نسمة، وتقع على بعد نحو 40 إلى 50 كيلومتراً من الحدود مع كوريا الشمالية. ونقلت الوكالة عن كيم قوله، خلال إشرافه على التدريبات، إنه «من الضروري دفع العمل بقوة أكبر للتحضير للتعبئة القتالية المنتظمة، حتى تتمكن جميع وحدات المدفعية الفرعية من أخذ زمام المبادرة بضربات سريعة لا ترحم لحظة دخولها في حرب فعلية».

وشدد كيم على «الحاجة إلى تدريب جميع عناصر المدفعية في الجيش ليصبحوا خبراء في الاشتباك... وحدد مهام مهمة لاستكمال الاستعدادات لحرب المدفعية». وأعرب كيم، بحسب الوكالة، «عن ارتياحه الكبير» لأن الوحدات «مستعدة تماماً للتعبئة المستمرة للمعارك». وأظهرت الصور التي نشرتها وكالة الأنباء الكورية الشمالية كرات من اللهب من نيران المدفعية، وكيم يرتدي سترة جلدية سوداء ويحيط به جنود يراقبون التدريبات من حفر. وكانت وزارة الدفاع الكورية الشمالية أعلنت، الثلاثاء الماضي، أنها ستجري «أنشطة عسكرية مسؤولة» لم تحددها رداً على التدريبات العسكرية السنوية بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة التي بدأت الاثنين الماضي. وزار كيم ساحة تدريب عملياتية غربي البلاد الأربعاء الماضي، داعياً إلى تعزيز القدرات القتالية. وقالت هيئة الأركان المشتركة في كوريا الجنوبية، في بيان، إن الجيش «رصد تدريبات المدفعية بالذخيرة الحية التي أجرتها كوريا الشمالية باتجاه البحر الغربي الخميس الماضي في منطقة حول مدينة نامفو الساحلية الغربية، والتي شملت العشرات من قاذفات الصواريخ متعددة الفوهات ومدافع الميدان ذاتية الدفع»، محذرة من «أنها سترد بشكل صارم وساحق إذا قامت كوريا الشمالية بأي استفزاز». وأشارت إلى أنها تراقب الأنشطة العسكرية لكوريا الشمالية في الوقت الذي تجرى فيه تدريبات مشتركة بين الجيشين الكوري الجنوبي والأميركي. وبدأت التدريبات، المعروفة باسم مناورات «درع الحرية»، الاثنين الماضي لمدة 11 يوماً، وتشمل تمريناً على مركز القيادة قائم على محاكاة الكمبيوتر و48 نوعاً من التدريبات الميدانية، وهو ما يمثل ضعف عدد ما تم تنفيذها العام الماضي. وأشارت هيئة الأركان الكورية الجنوبية، في بيان آخر، إلى أن كوريا الشمالية قامت أيضاً «بمحاولات متعددة» للتشويش على إشارات نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) بالقرب من الحدود مع كوريا الجنوبية منذ الثلاثاء الماضي.

وسرّعت كوريا الشمالية بشكل كبير تجاربها الصاروخية منذ العام 2022 في إطار الجهود الرامية إلى تطوير أسلحة نووية أقوى تستهدف البر الرئيسي للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. ووسع الجيشان الكوري الجنوبي والأميركي من تدريباتهما رداً على ذلك. ويقول خبراء إن كوريا الشمالية تهدف على الأرجح إلى استخدام ترسانتها من الأسلحة من أجل تخفيف العقوبات عند استئناف المفاوضات مع الولايات المتحدة. من جهة ثانية، نقلت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية، أمس الجمعة، عن مسؤول في البحرية قوله إن الجيش الكوري الجنوبي بدأ تدريبات لتشغيل مجموعة من السفن بدون بحارة، وسط مخاوف من نقص القوات بسبب انخفاض معدل المواليد في كوريا الجنوبية.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، فرانس برس)

■ وكأنها ولادة من الصخر. انتشال 3 أطفال أحياء من تحت أنقاض منزلهم الذي قصفه الاحتلال الإسرائيلي في دير البلح بغزة. ظلوا تحت الأنقاض 10 ساعات قبل أن يتمكنوا من إنقاذهم. ##GazaGenocide GazaHolocaust

■ بعد غزة صابرين نحسّ الحكي بلا طعمة، بس بدي قول للنساء الفلسطينيات، بيوم المرأة، بعتذر لأن الإنسانية خذلتكم وخذلت أولادكم هلقد. بدي قول شكراً لكل ست فلسطينية، شكراً لأن بتعطوا دروس للعالم من سنين كيف النسوية بتصير مُفرغة وبلا معنى، إذا ما انطلقت من النضال الحق لأجل التحرُّر.

■ الرئيس الأميركي يقر في خطاب حال الاتحاد بأن أكثر من 30 ألف فلسطيني أغلبهم لا يبتمون إلى #حماس لقوا حتفهم في حرب #إسرائيل على قطاع #غزة بمن فيهم آلاف الأطفال والنساء. بايدن توجه إلى قادة إسرائيل بالقول إن المساعدات لا يمكن أن تكون ورقة مقايضة. هذه التصريحات تأتي بعدما شكك بايدن بأعداد الشهداء الفلسطينيين وواصل تزويد إسرائيل بالأسلحة الفتاكة وامتنع عن ممارسة ضغوط كافية عليها للسماح بإيصال المزيد من المساعدات.

■ أميركا تتلاعب بالجميع، وتريد فرض أمر واقع لنكبة جديدة. إعلان بايدن بناء ميناء علي شواطئ غزة، لإدخال المساعدات الإنسانية، غطاء لهدفهم الأساسي: تجهيز شاطئ غزة لعقود الغاز المتأخرة بفعل وجود الشعب الفلسطيني. وطبعا هذا سيتطلب تهجير سكان الشمال إلى جهة أخرى. #Gaza

■ وفقًا للإعلام الصهيوني، قد تم تكليف الضابط الذي وضع مخطط اجتياح غزة برياً بأن يضع خطة لاجتياح لبنان برياً. الخوف أن يموت اللبنانيون من الضحك (وليس الخوف)، مخططات فاشلة وجيش أفشل.

■ يعتقد نتنياهو أنه أكبر وأقوى من بايدن وأن الوقت لصالحه عندما يخسر بايدن ويعود ترامب لسدة الحكم. نتنياهو يريدها حربا شاملة بمساعدة ترامب.

■ ترامب يخرج عن المألوف وينشر فيديو مع «فلاتر» ساخرة لوجه بايدن، أبرزها «أنف بينوكيو» في تلميح إلى كذبه خلال خطابه السنوي أمام الكونغرس.